PN-ACE-886
101257

MOJ
AMIDEAST
Administration of Justice Support Project (AOJS)

وزارة العـــدل
امديســـت
مشـروع دعـم ادارة العدالـة

النـــدوة الأولـــى
للتعريـف بالمشـروع لمستـوى الادارة الاشرافيـة الوسطـى
بمحكمـة شمـال القاهـرة الابتدائيـة

القاهـرة
التلاتاء الموافق ١١ اعسطس ١٩٩٨

ORIENTATION SEMINAR 1

AOJS PROJECT ORIENTATION

FOR

MIDDLE MANAGEMENT/SUPERVISORY LEVEL STAFF
OF
NORTH CAIRO COURT

CAIRO

Tuesday 11, August, 1998

بسم الله الرحمن الرحيم

AMIDEAST
1730 M Street NW
Washington D C 20036 4505

Contract No 263-C-00-95-00134-00

USAID/Cairo

(Arabic)

2

الفهـــــــــرس

1	.جـدول أعمـال النـــدوة .قواعـد العمـل بالنـــدوة
2	.قائمـــة أسمـــاء الســادة المحاضــرون بالنـــدوة .قائمـــة أسمـــاء الســادة المشاركــون بالنـــدوة
3	التعريــف بأنشطــة وزارة العـــدل: • استراتيجيـــة تطويــر أداء العدالــة في مصـــر • التعاون القانوني والقضائي بين وزارة العدل المصرية والولايات المتحدة الامريكية
4	التعريـــف بمشـــروع دعـــم ادارة العدالـــة
5	ادارة المحاكـــم • مشـــروع دعـــم ادارة العدالـــة وتبسيـــط الاجـــراءات بالمحاكـــم • اعـــادة هندســـة النظـــام الاداري بالمحاكـــم • ادارة ملـــف الدعـــوى
6	.ميكنـــة المحاكـــم
7	.استبيـــان المشاركيـــن لتقييـــم النـــدوة

الندوة الأولى

للتعريف بالمشروع لمستوى الإدارة الإشرافية الوسطى

بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية

الثلاثاء ١٩٩٨/٨/١١

جدول أعمال الندوة

٩ ٣ ص التسجيل وتوزيع ملف الندوة

٩ ٤٥ ص استعراض لجدول اعمال الندوة وقواعد العمل بالندوات

مهندس سمير سلطان *خبير التدريب بالمشروع*

١٠ص الافتتاح

التعريف بأنشطة وزارة العدل

*استراتيجية تطوير اداء العدالة في مصر

*التعاون القانوني والقضائي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

التعريف بمشروع دعم ادارة العدالة

*موقعه ضمن استراتيجية الوزارة للتطوير

*مكونات واهداف ومهام المشروع الستة

*اوجه التعاون الجارية لتحقيق التطوير المستهدف

المستشار/ علي الصادق عثمان *مساعد وزير العدل لشئون المركز القومي للدراسات القضائية*

١ ٣ ص ادارة المحاكم

*مشروع دعم ادارة العدالة وتبسيط الإجراءات بالمحاكم

المستشار/ أحمد صبري يوسف *رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية*

*اعادة هندسة النظام الإداري بالمحاكم

الأستاذة/ شمس نور عبد العزيز *الخبيرة القانونية بالمشروع*

*ادارة ملف الدعوى

السيد/ ألبرت رال *خبير ادارة المحاكم بالمشروع*

١١ص ٣ ميكنة المحاكم

السيد/ والتر كويسر *خبير الكمبيوتر بالمشروع*

١٢ طهرا راحة وتناول الشاي والمشروبات

١٢ ٣ طهرا استئناف الندوة

* تخصص هذه الفترة للمشاركين لطرح اسئلتهم واستفساراتهم السابق لهم تدوينها اثناء محاضرات وعروض الفترة الصباحيه علي كل من الساده المستشارين بالوزارة وخبراء المشروع وتلقي الإجابات عليها

٢ ١٥ م توزيع استبيان تقييم الندوة علي المشاركين لاستيفائه وتسليمه

٢ ٣٠ م ختام

قواعد العمل بالندوات

- المشاركة الفعالة
- المواظبة المستمرة
- الالتزام بالواقعية والصراحة والوضوح التام
- عدم مقاطعة الآخرين
- ايقاف المكالمات التليفونية أو الاستدعاءات حتى وقت الاستراحة
- العمل الجاد مع الاستمتاع
- احترام آراء الآخرين والبناء على أفكارهم
- الانصات الجيد " الاستماع النشط " أى التفكير قبل التعبير
- التركيز على الأهداف الأدائية لتعظيم الاستفادة الذاتية
- الامتناع عن التدخين داخل القاعات
- في حالة الضرورة القصوى يمكن مغادرة القاعة لوقت محدود تم العودة فورا لاستئناف المشاركة الفعالة
- تجنب المناقشات الجانبية

الندوة الأولـــــى

للتعريف بالمشروع لمستوى الادارة الاشرافية الوسطى

بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية

المركز القومى للدراسات القضائية الثلاثاء ١١/٨/ ١٩٩٨

قائمـة أسمـاء السـادة الحاضـــرون بالنـــدوة

مسلسل	الاســـم	الوظيفـــة
١	المستشار/ علي الصادق عثمان	مساعد وزير العدل لشئون المركز القومي للدراسات القضائية
٢	المستشار/ أحمد صبري يوسف	رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية
مشـــروع دعـــم ادارة العدالـــــة		
٣	السيد/ البرت رال	خبير ادارة المحاكم بالمشروع
٤	السيد/ والتر كوبسور	خبير الكمبيوتر بالمشروع
٥	المهندس/ سمير محمد سلطان	خبير التدريب بالمشروع
٦	السيدة/ شمس نور عبد العزيز	الخبيرة القانونية بالمشروع
٧	السيدة/ نور تاور	المترجمة
٨	السيد/ نور ربيع علي	اخصائي انتاج المادة المطبوعة

الندوة الأولى

للتعريف بالمشروع لمستوى الادارة الاشرافية الوسطى

بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية

قائمة بأسماء السادة المشاركون

الثلاثاء ١١ اغسطس ١٩٩٨

مسلسل	الاسم	الوظيفة
سكرتاريه المحكمة		
١	السيدة/ تغريد حودة محمد احمد	وكيلة السكرتارية
٢	السيد/ خالد عبد المجيد	كفاءة
مكتب كبير الكتاب		
٣	السيد/ زاهر ابو السعود علي	رئيس المكتب
٤	السيدة/ هدى على رضوان	وكيلة المكتب
٥	السيدة/ ايمان مصطفى محمد احمد	كفاءة
قلم الجنايات		
٦	السيدة/ اقبال هانم ابو النصر	رئيسة القلم
٧	السيدة/ سهير عبد الله محمد سليمان	وكيلة القلم
٨	السيدة/ فاطمة حسين محمود المليجي	كفاءة
المكتبة		
٩	السيده/ مدى عبد اللطيف	وكيله المكتب
١	السيدة/ رجاء برهان فهمي	كفاءة
قلم التحقيقات		
١١	السيد/ هشام عبد الرؤوف احمد	وكيل القلم
١٢	السيدة/ فاطمة عبد الحميد احمد	كفاءة
قلم المتابعه		
١٣	السيدة/ سامية فهمي سليمان	
١٤	السيد/ رضا عوض احمد	

قلـــم الكمبيوتـــر		
١٥	السيدة/ منى محمد حامد	التابية
١٦	السيدة/ ميرفت محمد رشاد	كفاءة
مكتـــب تقاريـــر التفتيـــش		
١٧	السيدة/ عفاف امين عرب عطيه	رئيسة المكتب
١٨	السيدة/ هويدا احمد ابراهيم	
١٩	السيدة/ ليلى محمد رشاد	
وحـــدة التأميـــن والمعاشـــات		
٢	السيدة/ نبيلة محمد بكر	رئيسة المكتب
٢١	السيد/ مجدي عبد الفتاح	
٢٢	السيدة/ سوسن مبروك عبد الفتاح	
قلـــم شـــؤون العامليـــن		
٢٣	السيد/ محمد صلاح احمد كمال الدين	رئيس القلم
٢٤	السيد/ سامي ابراهيم عبد الفتاح	وكيل القلم
٢٥	السيد/ هشام محمد محمود	
الوحـــدة الحسابيـــة/ قلـــم الاصابيـــر		
٢٦	السيدة/ كوثر حسن سالم امام	رئيسة القلم
٢٧	السيدة/ ناهد نطير عرفان السيد	ثالثة كتابي
٢٨	السيدة/ نادية مصطفى محمد	
قلـــم مراجعـــه المصروفـــات		
٢٩	السيد/ كامل صالح محمود صالح	رئيس القلم
٣	السيدة/ فاتن عبد الحميد احمد ابو الحسن	درجة اولى
٣١	السيدة/ سمية محمد مرسي احمد	
قلـــم الميرابيـــه		
٣٢	السيدة/ نادية عبد المطلب عبد العاطي	رئيسة القلم
٣٣	السيدة/ آمال عبد الحميد توفيق	ثالثة

قلـــم التسويـــات		
٣٤	السيد/ محمود شمس الدين زكي على	رئيس القلم
٣٥	السيدة/ سهير عبد الصادق سيد احمد	اولى
٣٦	السيدة/ سوزان عبد الحكيم محمد	
قلـــم السطـــب		
٣٧	السيدة/ امال نصيف واصف	رئيسة القلم
٣٨	السيده/ حنان حنفي محمد فيصل	وكيلة القلم
قلـــم مراجعـــة المرتبـــات		
٣٩	السيد/ عاطف محمود علي الراعي	رئيس القلم
٤٠	السيد/ محمد عبد الباقي ابراهيم	وكيل القلم
٤١	السيدة/ سلوى عبد الفتاح	
قلـــم قيـــودات الحسابـــات		
٤٢	السيدة/ سهير عبد المنعم مصطفى	رئيسة القلم
٤٣	السيده/ عنايات محمد ابراهيم	ثانية
٤٤	السيدة/ اليصابات عطاس عطيه	
قلـــم الحفـــظ الحسابـــي		
٤٥	السيد/ يسري محمد رشاد حسين	رئيس القلم
٤٦	السيدة/ عفاف محمود رمضان سعداوي	اولى
٤٧	السيدة/ فاتن محمد محمد مرسي	

التعريف بنشاطات وزارة العدل

Orientation to the Ministry of Justice Activities

استراتيجية تطوير اداء العدالة في مصر

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مساعد اول الوزير

تقرير

بشأن استراتيجية تطوير أداء العدالة فى مصر

انشىء النظام القضائى المصرى بتنظيمه الحديث فى عام ١٨٨٣ ، وكان الاختصاص بالقضاء فيه معقودا للدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف القاهرة حتى عام ١٩٣١ حين انشئت محكمة النقض المصرية فناط بها الاختصاص بتوحيد التطبيق والتفسير القانونى الصحيح للاحكام ، وابان ذلك كانت التشريعات الاساسية وهى القانون المدنى و التجارى و التجارى البحرى و العقوبات وكذا التشريعات الاجرائية الاساسية وهى المرافعات المدنية والتجارية و الاجراءات الجنائية ـــ تحتل المساحة الكبيرة فيما تطبقه المحاكم من قوانين ، وكانت القوانين الخاصة تحتل هامشا صغيرا فى البنيان التشريعى المصرى

منذ الثلاثينيات من هذا القرن حتى السبعينيات تلاحقت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مصر ، وعبرت هذه التغيرات عن نفسها تشريعيا بكم هائل من القوانين الخاصة التى اصبحت توازى القوانين الاساسية ، بل تزيد عنها فى احوال كثيرة ، وذلك فيما تطبقه المحاكم من قوانين

ومنذ اوائل الثمانينيات من هذا القرن كانت مصر تشهد تبلورا واضحا لاتجاهها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى المنشود ، ناتجا عن كل عناصر التفاعل وثمرات التجارب السابقة ، بحيث تجلى الطريق الجديد واضحا محددا فى فلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية ثابتة ، وجدير الاشارة اليها انما تقوم سياسيا على الديموقراطية وتعدد الاحزاب وصدارة الحريات الفردية ، واقتصاديا على حرية الملكية وحرية الانتاج والاستهلاك واعلان نشاط الاقتصاد الخاص والانفتاح الكامل على النظام الاقتصادى العالمى ، واجتماعيا على تنمية بشرية عريضة وعميقة ساعية الى تنمية قدرات الفرد الى اقصى الحدود الممكنة ، دافعة الى اعتماد الانشطة الاجتماعية على مبادراته واسهاماته

ولقد تجسدت هذه الفلسفة فى استراتيجيات محددة لكل قطاعات الدولة ، وقامت وزارة العدل بوضع استراتيجية كاملة للتطوير اللازم والقادر على التجاوب مع هذه الفلسفة بأبعادها المتعددة ، وكانت نقطة البدء فى وضع هذه الاستراتيجية هى تحديد طبيعة المشاكل الكبرى التى تؤثر على العدالة والتى يجب مجابهتها وصولا الى الهدف المنشود ، وقد تحددت هذه المشاكل بمستويين جوهريين

المستوى الاول ـ هو المستوى التشريعى

والمستوى الثانى ـ هو مستوى الاداء القضائى

أولا المستوى التشريعى

اشرنا الى ان مجموعات القوانين الاساسية المصرية صدرت وطبقتها المحاكم المصرية فى تنظيمها الحديث منذ عام ١٨٨٣ ، وان الفترة منذ ثلاثينيات هذا القرن وحتى الثمانينيات شهدت توسعا عريضا فى صدور القوانين الخاصة ولقد بلغت هذه القوانين الوف متعددة عبرت عن تغيرات متنامية فى الواقع المصرى ، فحملت معها عديدا من الفلسفات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتنامية بل والمتناقضة فى احيان شتى ، بحيث ان مشكلة التشريع فى مصر اصبحت فى نفس الوقت من طبيعة كمية و كيفية

فمن الناحية الكمية بات من اللازم تجميع هذا الكم الهائل من التشريعات فى مجموعات قانونية محددة ، تعالج كل مجموعة جميع الاحكام المتعلقة بموضوع واحد ، بحيث لا تتبعثر هذه الاحكام فى قوانين شتى ويتعذر على اى صاحب شان ان يحيط بالقاعدة القانونية التى تحكم المسالة المطروحة

ومن الناحية الكيفية ، صار لازما اعادة النظر فى جميع القوانين الخاصه وكذا القوانين الاساسية لالغائها او تعديلها او تنقيحها او تغييرها بما يجعلها جميعا معبرة عن الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة فى مصر ، ويبقيها من كل ما يتعارض مع هذه الفلسفة ويعرقل الخطى نحو المستقبل الجديد

على قاعدة من هذه الرؤية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٨ بتشكيل لجنة عليا لشئون التشريع ، ثم صدر قرار وزير العدل بتشكيل اللجنة الاستشارية للاصلاح التشريعى واناط بها التخطيط لمراجعة وتطوير تشريعات قطاعات الدولة ، وفى نفس الوقت اصدر وزير العدل قرارات بتشكيل عدة لجان لاعداد مشروعات قوانين تحل محل عديد من القوانين القائمة ، وفى هذا الصدد فانه يمكن الاشارة الى بعض ما تم انجازه فعلا من قوانين تم اصدارها ، وما انتهى انجازه من مشروعات قوانين يوشك على الصدور ، فيما يلى

(١) قانون التجارة البحرى ، وقد صدر فى عام ١٩٩ ليحل محل القانون السابق الذى كان قد صدر فى عام ١٩٨٣ .

(٢) تعديل شامل لقانون مكافحة الاتجار فى المخدرات ، صدر برقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

(٣) تعديل شامل لقانون رسوم الشهر والتوثيق ، خفض من هذه الرسوم تخفيضا شديدا ، وانهى اغلب الاجراءات البيروقراطية التى كانت تشكل عقبات فى سبيل اتمام الشهر والتوثيق ، وقد صدر هذا القانون برقم ٦ لسنة ١٩٩١

(٤) تعديل شامل لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، صدر برقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، وحقق تيسيرا هائلا فى اجراءات التقاضى

(٥) قانون جديد للتحكيم فى المواد المدنية والتجارية احد بقواعد لجنة التجارة بهيئة الامم المتحدة اليونيسترال ، وقد صدر برقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

(٦) قانون التأجير التمويلى ، وقد قنن لاول مرة هذا النشاط فى مصر ، وقد صدر برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥

(٧) قانون جديد لتملك الاجانب للعقارات فى مصر ، وقد صدر برقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦

(٨) قانون جديد باطلاق علاقات تاجير المساكن لارادات اطراف العلاقة وفقا لاحكام القانون المدنى وقد صدر برقم ٤ لسنة ١٩٩٦

وفى نفس الوقت فقد تم الانتهاء من مشروعات القوانين التالية ، والمتوقع اصدار مجلس الشعب لها فى دور انعقاده القادم

(١) قانون تجارى جديد ليحل محل القانون الصادر عام ١٨٨٣

(٢) قانون جديد للاجراءات الجنائية

(٣) قانون جديد للشركات وضمانات وحوافز الاستثمار

(٤) قانون جديد للبنوك

(٥) قانون لمنع الاحتكار

(٦) قانون لتيسير اجراءات الطعون الضريبية وسرعة الفصل فيها

(٧) مشروع قانون بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية بانشاء النيابة المدنية

والمتأمل للقوانين ومشروعات القوانين المشار اليها ، يرى من الوهلة الاولى ان القوانين الاقتصادية او المتصلة بالنشاط الاقتصادى تحتل اولويه كبرى فى حركة الاصلاح التشريعى المصرى ، على ان هذه الحقيقة لاينبغى ان تؤثر على حقيقة اخرى تحكم استراتيجية تطوير اداء العدالة فى مصر وهى ان جميع التشريعات وايا كان ابتعادها السطحى عن النشاط الاقتصادى ـ هى بالضرورة مؤثرة على النشاط الاقتصادى ، ومن هنا فان اللجان الفنية المتخصصة التى تقوم بمراجعة التشريعات القائمه لاتترك مجالا الا وتطرقه فى تقدير منها ان الشبكة التشريعية قنواتها جميعا متصله ، والخلل فى احداها مؤثرا بالضرورة على جميع القنوات الاخرى

ثانيا مستوى الاداء القضائى

على صعيد الاداء القضائى ، فانه قد بات لازما احداث تطويرشامل يتناول كفاءة رجال القضاء لاداء دورهم الجديد فى ظل مناخ متغير حيث تبلغ درجة انفتاحه على العالم الخارجى ما هو اعلى بكثير مما عاشته مصر من قبل ، كما يتناول التغير كثيرا من المسلمات السابق استقرارها ، وهو الامر الذى يقتضى عملا وجهدا شاقا على المستوى الانسانى فى اعداد القضاه ، وفى نفس الوقت فان التطوير لا بد ان يتناول ادوات واساليب الاداء القضائى ذاته ، وفى سبيل ذلك كله فقد اتخذت الخطوات التالية

زيادة فعالية اداء العدالة

دعم الكفاية العددية لرجال القضاء من خلال رفع سن التقاعد لرجال القضاء من ٦ الى ٦٤ سنة ، ومضاعفة اعداد المعينين فى سلك النيابة العامة ، وهى المنبع الاول لتزويد القضاء برجاله ، ودعم الكفاية العلمية لهم وتدريبهم من خلال برامج تعد خصيصا بالمركز القومى للدراسات القضائية ، والآخر فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وغيرها فى دول العالم الاخرى وابرزها الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا و انجلترا و ايطاليا و هولاندا ، وذلك كله مع تشجيع رجال القضاء والنيابة العامة الذين يرغبون فى استكمال دراساتهم العليا للماجستير والدكتوراه سواء فى مصر او الخارج ، مع اعداد دورات متخصصة للقضاة فى المنازعات المتعلقة بالاستثمار والتجارة الدولية ، والعناية بزيادة كفاءة القضاة المهنية ، وانشاء دور المحاكم الحديثة وتطوير وسائل العمل بها ، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المتطورة بها ، وتيسير نظام التقاضى وتبسيط اجراءاته بتعديل التشريعات الاساسية التى تحكم النظام القضائى وتدعم قدرته على سرعة انجاز العمل القضائى وتطبيق القانون ، فضلا عن تشكيل دوائر خاصة لنظر منازعات الضرائب والمنازعات التجارية

وكان من ثمار ما تقدم ان زادت نسبة الفصل فى القضايا زيادة ملحوظة لمسها الكافة ، واصبح العام القضائى متصلا بعد ان استمرت المحاكم تعمل دون توقف طوال شهور السنة

تحديث وسائل خدمة العدالة

تجدر الاشارة الى انه تجرى تباعا فى المحاكم عملية تحديث لوسائل خدمة العدالة بالاخذ بنظم الحاسبات الآلية لمد القضاة بمبادىء احكام محكمة النقض ، والمحكمة الدستورية العليا ، والمحكمة الادارية العليا ، والتشريعات المعمول بها ، وقد تم ربط جميع محاكم الاستئناف الثمانية على مستوى الجمهورية واربعا وعشرين محكمة ابتدائية بالحاسب الرئيسى الموجود بمبنى محكمة النقض ، كما تم الاخذ بنظام الميكروفيلم لحفظ القضايا والمستندات فى كل المحاكم الجديدة ، كما تم ربط جميع محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابة العامة على مستوى الجمهورية بشبكة الاتصال بالفاكس ، لحسن ادارة العدالة وسرعة انجاز الاعمال ، فضلا عن توفير مكتبات قانونية متكاملة بها ، وذلك كله على غرار ما يتم فى الدول المتقدمة

وفى مجال الاصلاح القضائى أعدت الوزارة خطة لاستخدام الحاسبات الآلية فى ميكنة اجراءات التقاضى بدءا بايداع عريضة الدعوى حتى صدور حكم فيها ، على ان يتم ذلك فى محكمتين ابتدائيتين ومحكمة استئنافية - كتجربة ارشادية يمكن تطبيقها فى المستقبل على باقى المحاكم ، وتحقيقا لذلك ابرمت مصر اتفاقية " دعم ادارة العدالة " مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية فى اطار برامج المعونة المخصصة لمصر ، بهدف تحديث اساليب ادارة العدالة وذلك باستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة فى ادارة المحاكم ، وتدريب القضاة واعوان القضاء على استخدامها لزيادة فعاليه النظام القضائى ، ومد القضاة باجهزة الحاسب الآلى فى منازلهم ، وتدعيم المركز القومى للدراسات القضائية بما يمكنه من اتاحة التدريب القضائى اللازم لرفع كفاية رجال القضاء والنيابة العامة ، وتطوير مناهج التدريب العملى ، وتزويد المركز بالحاسبات الآلية والوسائل التقنية الحديثة ومعامل اللغات وقد بدا تنفيذ هذه الاتفاقية فى أول اكتوبر سنة ١٩٩٦ بمباشرة الفريق الامريكى المعد لمهامه بزيارة المحاكم والمركز القومى للدراسات القضائية ومركز المعلومات القضائى وقد تم اختيار محكمتى شمال القاهرة الابتدائية و الاسماعيلية الابتدائية لتطبيق التجربة فيهما

تطوير العمل بالمركز القومى للدراسات القضائية

وضعت وزاره العدل مع بداية العام القضائى الحالى خطة تطوير شامل وجذرى للمركز القومى للدراسات القضائية ، لدوره الهام فى تاهيل وتدريب اعضاء النيابة العامة والقضاة ، طوال مدة اداء رسالتهم وفى مختلف التخصصات بما يكفل تنمية قدراتهم الفنية ، وذلك سواء من ناحية تجهيزه بالوسائل الفنية الحديثة أو من ناحية برامج التدريب وتنوعها من حيث التخصصات او مددها ،

وسوف يتم تدريب اعضاء النيابة العامة والقضاة على استخدام الكمبيوتر كمادة اساسية ، فضلا عن تزويد المركز بمكتبة قانونية متكاملة تزود بالحاسبات الآلية وآلات التصوير الضوئى الحديثة والاجهزة الالكترونية المتقدمة

وتومن وزارة العدل بان حسن اعداد القضاة وتأهيلهم يتطلب احتكاكهم بالنظم القانونية والقضائية المعمول بها فى الدول الاخرى ، وفى هذا المجال قامت الوزارة بالاتفاق مع هيئة المعونة الامريكية على ايفاد عدد من اعضاء النيابة والقضاه والمستشارين الى الولايات المتحدة الامريكيه ، كما أوفدت عددا منهم الى انجلترا و فرنسا و ايطاليا و هولندا ولا شك ان هذه الزيارات قد حققت النتائج المرجوة منها بالاطلاع على الوسائل العلمية الحديثة فى ادارة العدالة وكيفية علاج مشكلة تراكم القضايا وكيفية ادارة القضايا وتحديد فترات زمنيه لانجازها ووجود محاكم متخصصة فى بعض المنازعات المالية والبحرية والتجارية وأعمال البنوك

وقد اعدت دورات مكثفة للقضاة فى منازعات التحكيم والاتفاقيات الاقتصادية الدولية كاتفاقية الجات وقوانين الاستثمار وجرائم الكمبيوتر ، وجرائم الاعتداء على البيئة ، ومنازعات الضرائب والجمارك والبنوك

بدائل لحل المنازعات المدنية والتجارية (A D R)

اجدت وزارة العدل على عاتقها مهمة البحث عن حلول جذرية وفعالة لظاهرة بطء اجراءات التقاضى وتراكم القضايا امام المحاكم على اختلاف درجاتها وهى ظاهرة شائعة فى سائر بلاد العالم وان تفاوتت وتعددت اسبابها من نظام الى آخر ، فقامت برسم السياسات اللازمة وصولا الى الحلول المناسبة لحل هذه الظاهرة بما يكفل تحقيق عدالة سريعة ناجزة تبعث الطمانينة والامان فى نفوس المتقاضين ، ويتفق مع السياسة العامه للدولة التى تنشد التطور وتتطلع الى التنمية وتسير بخطى ثابتة فى طريق الاصلاح الاقتصادى

وقد عقدت وزارة العدل المصرية بالاشتراك مع حكومه الولايات المتحدة الامريكية عدة ندوات ترمى الى تطوير وتبسيط اجراءات التقاضى وبحث ودراسة امكانيه استخدام بدائل لحل المنازعات المدنية بغير الاجراءات التقليدية المعتاده ، لتوفير آلية سريعة لحل المنازعات التجارية وذلك على مدى اربع سنوات

وقدم الجانب الامريكى مجموعة حلقات دراسية عن البدائل المطبقة فى النظام القضائى الامريكى لحل المنازعات المدنية والتجارية (A D R) ، وهى التسويه القضائية ، والتقييم المحايد المبكر والمفاوضة والصلح ، وادارة الدعوى والتحكيم

ففى يناير سنة ١٩٩٢ اقترحت وزارة العدل المصرية ان تشترك مع الولايات المتحدة الامريكية - ممثلة فى مركز دراسة وتطوير النظم القانونية بسان فرانسيسكو - كاليفورنيا - فى اجراء دراسة مقارنة لاجراءات التقاضى فى المنازعات المدنية فى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية لمقارنة كيفية حسم هذه المنازعات المدنية والتجارية فى كل من النظامين المصرى و الامريكى وكيفية علاج مشكلة تراكم القضايا وكيفية ادارة الدعاوى وتحديد فترات زمنية لانجازها واستخدام بعض البدائل غير التقليدية فى حل المنازعات المتعلقة ببعض القضايا المالية والتجارية والبحرية واعمال البنوك ، والوقوف على مدى ملاءمة البدائل المستخدمة فى الولايات المتحدة للتطبيق فى النظام القضائى المصرى

وقد تم تكوين فريق عمل من القضاة المصريين اقاموا ندوات وحلقات دراسة مع فريق من القضاة والمحامين الامريكيين بالقاهرة و سان فرانسيسكو للتعرف على الوسائل البديلة لاختيار ماتتفق منها مع النظام القضائى والقانونى فى مصر

وفى نوفمبر عام ١٩٩٤ قام فريق العمل القضائى الامريكى بزيارة مصر ، وعقد المؤتمر الاول لتنسيق اجراءات التقاضى فى المنازعات المدنية والتجارية فى المركز القومى للدراسات القضائية وقدم الوفد القضائى الامريكى حلقات دراسية عن البدائل المطبقة فى النظام القضائى الامريكى لحل المنازعات المدنية والتجارية (A D R) ، التسوية القضائية ، التقييم المحايد المبكر للدعوى ومراكز الخصوم ، المفاوضة والوساطة ، ادارة الدعوى ، التحكيم وقد شارك فى هذه الحلقات مجموعة من الدارسين قوامها ٢٢ عضوا من كبار رجال القضاء والقانون فى مصر ، وقد عهد الى هذه المجموعة عمل دراسة مقارنة مكثفة لاجراءات التقاضى فى مصر والولايات المتحدة الامريكية ، فاختارت المجموعة اربعة من البدائل المطبقة فى النظام القضائى الامريكى هى ادارة الدعوى ، والتسوية القضائية ، والتقييم المحايد المبكر ، والوساطة مع الاخذ فى الاعتبار الفروق القانونية والثقافية بين البلدين ، ومكثت مجموعة الدراسة المصرية فى الولايات المتحدة طوال شهرى سبتمبر واكتوبر سنة ١٩٩٤ ، وعايشوا تطبيق هذه البدائل ، وشاركوا القائمين على تطبيقها فى المحاكم ، واجروا معهم مقارنة بين النظامين ، وقدموا بمقترحاتهم فى شأن مدى امكانية تبنى النظام المصرى للبدائل الجديدة ووظائفها

واقترحت وزارة العدل المصرية فكرة نظام النيابة المدنية كاحد البدائل لحل المنازعات المدنية والتجارية ، باعتبار ان هذا البديل نابع من النظام القضائى المصرى ، ويحقق ذات الاهداف التى تحققها البدائل المطبقة فى النظام الامريكى

كما اقترحت وزارة العدل انشاء جهاز للوساطة القضائية تحت اشراف وزارة العدل ، يقوم فيه فريق رجال القضاء الذين امضوا سنوات عمرهم فى هذا المجال واحيلوا الى التقاعد لبلوغهم السن القانونيه بالقيام باعمال التوفيق بين اطراف النزاع لحل منازعاتهم بالطرق الودية وانهاء المنازعات بينهم بغير طريق التقاضى

وقد حرصت وزارة العدل فور انتهاء فريق العمل من دراسته وتقديم مقترحاته على دعوة كبار رجال القانون والقضاء ورجال الاعمال والمحامين والبرلمانيين فى مصر الى مؤتمر عقد فى يومى ٣ ، ٤ يناير سنة ١٩٩٦ لمناقشة الاعمال التى انتهت اليها مجموعة العمل واقتراحاتها فى شان النيابة المدنية والوساطة القضائية كاحدى البدائل المقترح تطبيقها فى النظام القضائى المصرى

وقد اختتم المؤتمر اعماله بالموافقة على مقترحات فريق العمل القضائى المعروضة ، وحث الوزارة لاتخاذ اللازم نحو اعداد جهاز النيابة المدنية والوساطة القضائية حتى يمكن الاستعانه بهما فى الوصول الى حل المنازعات المدنية والتجارية ، كما اوصى المؤتمر بان يقوم المركز القومى للدراسات القضائية باعداد برامج تدريبية للسادة القضاة واعضاء النيابة العامة لتدريبهم على أعمال الآليتين المستحدثتين وكافة اعمال التقاضى وادارة الدعوى فى المحاكم

وتنفيذا لتوصيات المؤتمر أعدت وزارة العدل مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنيه والتجارية بانشاء نظام النيابة المدنية وسوف يعرض على مجلس الشعب فى دورته القادمه

كما قام المركز القومى للدراسات القضائية - بالتعاون مع المركز الثقافى الامريكى بالقاهرة - بالعمل على اعداد دورات تدريبية بمعاونة الخبراء الامريكيين لتدريب مجموعة من الكوادر القضائية قوامها ٢٥ من المستشارين واعضاء النيابة العامة يكون مهمتها فيما بعد تدريب آخرين من رجال القضاء على اعمال هاتين الآليتين وقد بدأت برامج التدريب على اعمال الوساطه القضائية فى الفترة من ٢٧ اكتوبر حتى ٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، وبدأت الدورة التدريبية على اعمال النيابة المدنية من ٨ ديسمبر وحتى ١٩٩٦/١٢/١٩ ، وتقوم مجموعة العمل المصرية بدراسة عملية و تدريبية فى الولايات المتحدة الامريكية حاليا فى شهر مايو سنه ١٩٩٧

20

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مساعد اول الوزير

وهى المجموعه التى ستقوم بتدريب القضاة وأعضاء النيابه فى مصر على تطبيق نظام النيابة المدنية فى المنازعات التجاريه

التعاون القانوني والقضائي

بين

وزارة العدل المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مساعد اول الوزير

التعاون القانونى والقضائى

بين

وزارة العدل المصرية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية

ان وزارة العدل تسعى ـ فى اطار برنامجها ـ لتطوير وتبسيط اجراءات التقاضى ، البحث عن الوسائل القضائية الكفيلة بتحقيق اداء افضل فى سبيل اقامة عدالة سريعة ناجزة ، سواء كانت هذه الوسائل تدخل فى اطار اجراءات التقاضى التقليدية او كانت وسائل مستحدثة تتواءم مع نظامنا القانونى العريق الراسخ وتزيد من فعاليته وكفاءته القضائية ـ ومن بين المشاكل التى تواجهها مشكلة بطء اجراءات التقاضى وتراكم القضايا ـ وهى مشكلة تعانى منها غالبية النظم القضائية ـ وان تعددت اسبابها واختلفت من نظام الى آخر ، وتسعى ـ فى اطار بحث أسباب هذه المشكلة ـ الى رسم السياسات التى تساعدها على اقتراح الحلول المناسبة ، خاصة وان توفير عدالة سريعة ناجزة اساس ضرورى للاصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية ، وحتى تتاكد الثقة لدى المواطنين وتسود الطمانينة نفوسهم .

ان سياسة وزارة العدل ـ فى سبيل دعم استقلال القضاء للوصول بخدمات العدالة الى مستوى عال من الكفاية ـ قامت على عدة محاور ، منها دعم الكفاية العددية لرجال القضاء ، ودعم الكفاية العلمية لهم ، وتدريبهم ، ورعايتهم صحيا واجتماعيا ، والعناية بأعوان القضاء ، وانشاء دور المحاكم الحديثة ، وتطوير وسائل العمل بها ، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المتطورة بها ، وتيسير نظام التقاضى وتبسيط اجراءاته بتعديل التشريعات الاساسية التى تحكم النظام القضائى وتدعم قدرته على سرعة انجاز العمل القضائى وتطبيق القانون .

وفى اطار هذه السياسة ـ وضعت وزارة العدل خطتها التى تقوم على الانفتاح على التقافات والنظم القضائية والقانونية المختلفة فى الدول الاجنبية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية .

ففى يناير سنة ١٩٩٢ ـ بدأ التعاون القضائى والقانونى الوثيق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية متمثلا فى صوره التالية

اولا بدائل لحل المنازعات المدنية والتجارية (A D R)

عقدت وزارة العدل المصرية مع المركز الثقافى الامريكى ووكالة التنمية الدولية الامريكية بالقاهرة عدة لقاءات لوضع برنامج عمل يرمى الى تطوير وتبسيط اجراءات التقاضى وبحث ودراسة امكانية استخدام بدائل لحل المنازعات المدنية بغير الاجراءات التقليدية المعتادة ، لتوفير آلية سريعة لحل المنازعات التجارية .

وفى نوفمبر سنة ١٩٩٢ اقترحت وزارة العدل المصرية ان تشترك الولايات المتحدة الامريكية ـ ممثلة فى مركز دراسة وتطوير النظم القانونية بسان فرانسيسكو بكاليفورنيا ـ فى اجراء دراسة مقارنة لاجراءات التقاضى فى المنازعات المدنية فى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية لمقارنة كيفية حسم هذه المنازعات المدنية والتجارية فى كل من النظامين المصرى والامريكى وكيفية علاج مشكلة تراكم القضايا وكيفية ادارة الدعاوى وتحديد فترات زمنية لانجازها واستخدام بعض البدائل غير التقليدية فى حل المنازعات المتعلقة ببعض القضايا المالية والتجارية والبحرية واعمال البنوك ، والوقوف على مدى ملاءمة البدائل المستخدمة فى الولايات المتحدة للتطبيق فى النظام القضائى المصرى .

وقد تم تكوين فريق عمل من القضاة المصريين ، لاقامة ندوات وحلقات دراسية مع فريق من القضاة والمحامين الامريكيين تعقد فى القاهرة وسان فرانسيسكو ، للتعرف على الوسائل البديلة لاختيار ما يتفق منها مع النظام القضائى والقانونى فى مصر

وفى نوفمبر سنة ١٩٩٤ قام فريق العمل القضائى الامريكى بزيارة مصر ، وعقد المؤتمر الاول لتبسيط اجراءات التقاضى فى المنازعات المدنية والتجارية فى المركز القومى للدراسات القضائية ، وقدم الوفد القضائى الامريكى حلقات دراسية عن البدائل المطبقة فى النظام القضائى الامريكى لحل المنازعات المدنية والتجارية (A D R) ، التسوية القضائية ، التقييم المحايد المبكر للدعوى ومراكز الخصوم ، المفاوضة والوساطة ، ادارة الدعوى ، التحكيم . وقد شارك فى هذه الحلقات مجموعة من الدارسين قوامها ٢٢ عضوا من كبار رجال القضاء والقانون فى مصر ، وقد عهد الى هذه المجموعة عمل دراسة مقارنة مكثفة لاجراءات التقاضى فى مصر والولايات المتحدة الامريكية ، فاختارت المجموعة اربعة من البدائل المطبقة فى النظام القضائى الامريكى هى ادارة الدعوى ، والتسوية القضائية ، والتقييم المحايد المبكر ، والوساطة . مع الاخذ فى الاعتبار الفروق القانونية والثقافية بين البلدين ، ومكثت مجموعة الدراسة المصرية فى الولايات المتحدة طوال شهرى سبتمبر و اكتوبر سنة ١٩٩٤ ، وعايشوا تطبيق هذه البدائل ، وشاركوا القائمين على تطبيقها فى المحاكم ، واجروا معهم مقارنة بين النظامين ، وتقدموا بمقترحاتهم فى شأن مدى امكانية تبنى النظام المصرى للبدائل الجديدة ووظائفها .

واقترحت وزارة العدل المصرية فكرة نظام النيابة المدنية كاحد البدائل لحل المنازعات المدنية والتجارية ، باعتبار ان هذا البديل نابع من النظام القضائى المصرى ، ويحقق ذات الاهداف التى تحققها البدائل المطبقة فى النظام الامريكى ٠

كما اقترحت وزارة العدل انشاء جهاز للوساطة القضائية تحت اشراف وزارة العدل ، يقوم فيه فريق رجال القضاء الذين امضوا سنوات عمرهم فى هذا المجال واحيلوا الى التقاعد لبلوغهم السن القانونية بالقيام بأعمال التوفيق بين اطراف النزاع لحل منازعاتهم بالطرق الودية وانهاء المنازعات بينهم بغير طريق التقاضى ٠

وقد حرصت وزارة العدل بالاشتراك مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية - فى اطار التعاون القضائى والقانونى بينهما - فور انتهاء فريق العمل من دراسته وتقديم مقترحاته ، على دعوة كبار رجال القانون والقضاء ورجال الاعمال والمحامين والبرلمانيين فى مصر الى مؤتمر عقد فى يومى ٣ و ٤ يناير سنة ١٩٩٦ بفندق ماريوت بالقاهرة ، حضره السيد القاضى والاس - قاضى القضاة فى ولاية كاليفورنيا ، والسيد/ ستيف مايو - مدير مركز الدراسات القانونية بسان فرانسيسكو ، وبعض السادة المحامين الامريكيين ، لمناقشة الاعمال التى انتهت اليها مجموعة العمل واقتراحاتها فى شأن نظام النيابة المدنية و الوساطة كاحدى البدائل المقترح تطبيقها فى النظام القضائى المصرى ٠

وقد اختتم المؤتمر اعماله بالموافقة على مقترحات فريق العمل القضائى المعروضة ، واوصى الوزارة على اتخاذ اللازم نحو اعداد جهاز النيابة المدنية

والوساطة القضائية حتى يمكن الاستعانة بهما فى الوصول الى حل المنازعات المدنية والتجارية ، كما اوصى المؤتمر بان يقوم المركز القومى للدراسات القضائية باعداد برامج تدريبية للسادة القضاة واعضاء النيابة العامة لتدريبهم على اعمال الآليتين المستحدثتين وكافة اعمال التقاضى وادارة الدعوى فى المحاكم

وتنفيذا لتوصيات المؤتمر اعدت وزارة العدل مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية بانشاء نظام النيابة المدنية . وسوف يعرض على مجلس الشعب فى دورته الحالية بإذن الله

كما قام المركز القومى للدراسات القضائية ـ بالتعاون مع المركز الثقافى الامريكى بالقاهرة ـ باعداد دورات تدريبية بمعاونة الخبراء الامريكيين من الاساتذة بالجامعات الامريكية و القضاة و المحامين الامريكيين ، لتدريب مجموعة من الكوادر القضائية المصرية قوامها ٢٥ من المستشارين واعضاء النيابة العامة ، تكون مهمتها تدريب آخرين من رجال القضاء على اعمال هاتين الآليتين وقد بدات برامج التدريب على اعمال الوساطة القضائية فى الفترة من ٢٧ اكتوبر حتى ٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، وبدات الدورة التدريبية الثانية على نظام ادارة الدعوى فى الفترة من ٨ ديسمبر ١٩٩٦ حتى ١٩٩٦/١٢/١٩ ، وقد سافرت مجموعة العمل المصرية المكونة من ثلاثة من السادة المستشارين وخمسة قضاة فى بعثة تدريبية الى الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٠ مايو الى ٧ يونية ١٩٩٧ وهى المجموعة التى ستقوم بتدريب القضاة وأعضاء النيابة فى مصر على تطبيق نظام النيابة المدنية فى المنازعات التجارية .

ثانيا اتفاقية دعم ادارة العدالة

فى اوائل عام ١٩٩٦ ابرمت الحكومة المصرية مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية - اتفاقية دعم ادارة العدالة ، والتى بدات دراستها الهيئة الامريكية للتنمية الدولية فى بداية عام ١٩٩٤ ضمن برامج المعونة المخصصة لمصر فى اطار التعاون الدائم والبناء بين البلدين فى المجالين القانونى والقضائى ، لتطبيق اساليب الادارة الحديثة فى المحاكم واستخدام الوسائل التقنية المتقدمة بها ، ويهدف المشروع الى معاونة وزارة العدل على تحقيق اهدافها فى الاصلاح القضائى والتشريعى ، وبناء هيكل ادارى وتنفيذى حديث فى المحاكم بما يودى الى تطوير العمل بها لتحسين اداء وادارة المحاكم المدنية والتجارية ، لتكون اكثر فعالية ، ولتحقيق سرعة الفصل فى المنازعات ، خاصة المنازعات التجارية منها ، بما يشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ، وتدعيم القطاع الخاص ، ويتضمن المشروع الموضوعات التالية

(١) تحديث المركز القومى للدراسات القضائية من الناحية الادارية ، وتزويده بالوسائل التقنية الحديثة والميكنة ، وتطوير برامج التدريب به ، وتوفير الوسائل التعليمية المختلفة به ، واعداد برامج لتدريب اعضاء هيئة التدريس ، والتعليم المستمر للقضاة الجدد ، واعداد دورات للقدامى منهم لتزويدهم بالمعارف القانونية المتقدمة وبكل جديد فى عالم القضاء والقانون ، واعداد برامج للغة ، بالاضافة الى تيسير الاطلاع على المراجع القانونية

(٢) الاصلاح الادارى فى محكمتين رائدتين على سبيل التجربة (وقد تم اختيار محكمة شمال القاهرة الابتدائية و محكمة الاسماعيلية الابتدائية)

28

من خلال تقليل مدة تأخير الفصل فى القضايا وايجاد بدائل لحل المنازعات وتداول القضايا وميكنة اجراءات التقاضى بهاتين المحكمتين ، وادخال تكنولوجيا جديدة بهما .

(٣) تدريب القضاة بهاتين المحكمتين على استخدام الحاسبات الآلية وتوفير اجهزة كمبيوتر لثمانين قاضيا بالمحكمتين الرائدتين فى بيوتهم وتوفير التدريب اللازم عليها وتقديم المعاونة الفنية .

(٤) تدريب اعوان القضاة على استخدام الوسائل الحديثة فى الادارة فى هاتين المحكمتين

ان جميع قضاة مصر سوف تمتد اليهم التكنولوجيا الحديثة عن طريق الكمبيوتر على المدى الطويل ـ وبعد تدريبهم على استخدام قاعدة البيانات والمعلومات القانونية ، بهدف مساعدة القضاة فى بحث قضاياهم واتخاذ القرار فيها بطريقة ميسرة وسريعة مما يجعل النظام القضائى كله اكثر مرونة وفاعلية

كما ان اعداد برامج تدريبية حديثة ـ من حيث الطريقة ، ومن حيث المنهج ـ سوف يزيد من مستوى كفاءة ومهارات القضاة انفسهم فى عملية اصدار الاحكام ، وكذلك استخدام قاعدة المعلومات والبيانات القانونية ، وذلك للحد من تكدس القضايا امام المحاكم وللاختصار فى الوقت الذى تستغرقه هذه العملية

ان احد المراكز المشاركة فى تنفيذ المشروع هو المركز القومى للمحاكم فى الولايات المتحدة الامريكية (وليامز برج) ، الذى سوف يمد المشروع بالخبراء الذين سيقابلون القضاة لمعرفة احتياجاتهم ومعرفة الامكانيات المختلفة من خلال البحث وسيمدون المشروع بما يتطلبه من مواد تعليمية وخبرات لازمة ، كما ان المركز سوف يستضيف بعض القضاة لتعريفهم بمفاهيم جديدة تطبق فى المحاكم الامريكية ، وتعريفهم ايضا بما يتم هناك من تحديث ثم بعد عودتهم سيتم استغلال خبرة هؤلاء القضاة لنشر المفاهيم والخبرة التى تلقوها بين زملائهم

وقد وصل اعضاء الفريق الامريكى وقاموا بعقد عدد من اللقاءات مع السادة المسئولين بوزارة العدل ، وزيارة محكمتى شمال القاهرة الابتدائية والاسماعيلية الابتدائية ، والمركز القومى للدراسات القضائية ، ومحكمة استئناف القاهرة وقد بدات الدراسات الميدانية لتطبيق الاتفاقية اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٩٦ ، وتم وضع مشروع خطة التنفيذ فى العام الاول من الاتفاقية ، تشتمل على تدعيم مصادر البحث بالمركز القومى للدراسات القضائية وقدرته الادارية ، وتنظيم دورات تدريبية للقضاة الجدد ودوى الخبرة وميكنة الاجراءات فى المحكمتين الرائدتين وتبسيطها ، وتدريب القضاة على استخدام الكمبيوتر فى منازلهم ، ودعم الاصلاح التنظيمى .

وفى اطار الاتفاقية المشار اليها ، قام خمسة من كبار رجال القضاء بزيارة لمراكز التدريب والمحاكم فى واشنطن ووليامزبرج وميتشجين وريو وسان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٩٦/١١/٣ الى ١٩٩٦/١٢/١٥ لاعدادهم بما يساعد على تحقيق اهداف المشروع .

ثالثا تبادل الزيارات وعقد اللقاءات و الندوات

وفى خلال الخمس السنوات الاخيرة اتاحت الهيئة الدولية للمعونة الامريكية والمركز الامريكى الصحفى والثقافى بالقاهرة ـــ العديد من الزيارات للقضاة واعضاء النيابة العامة ، لزيارة مراكز تدريب واعوان القضاة فى الولايات المتحدة الامريكية ومحاكمها الفيدرالية ومحاكم الولايات ومراكز البحوث والدراسات القانونية والادارية فى وشنطن وويليامز بيرج و ريو وسان فرانسيسكو واتلانتا وغيرها ، للتعرف على النظام القضائى الامريكى وتبادل الراى مع القضاة والمحامين واساتذة القانون الامريكيين ، والاطلاع على التقدم التكنولوجى واستخدام اساليب الادارة الحديثة فى ادارة المحاكم

كما استقبلت مصر العديد من كبار رجال القضاء والمحامين الامريكيين فى زيارات للتعرف على نظام القضاء فى مصر وعقد الندوات والمؤتمرات والقاء محاضرات فى الموضوعات التى تتصل بادارة العدالة وبدائل حل المنازعات المدنية والتجارية والتعرف على نظم الفصل فى المنازعات قليلة القيمة ، وعقد دورات تدريبية للقضاة فى المركز القومى للدراسات القضائية فى التحكيم والوساطة القضائية وادارة القضايا . وفى نظم تخصص القضاة وتطبيق ذلك فى بعض المنازعات التى تتطلب بطبيعتها سرعة الفصل فيها مثل قضايا الاستثمار والبنوك والضرائب والجمارك والقضايا التجارية بصفة عامة ، وبعض الندوات الثقافية التى عقد بعضها بنادى القضاة ، وكان على راس الوافدين من رجال القضاء والمحامين الامريكيين السيد قاضى قضاة المحكمة العليا الفيدرالية السيد / ريبكويست ، وقاضى قضاة محاكم كاليفورنيا

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مساعد اول الوزير

- ١ -

السيد / كليفورد والاس ، والمحامى السيد / ستيف مايو ـ المشرف على مشروع بدائل حل المنازعات المدنية والتجارية والذى سوف يحضر فى القريب للتباحث مع النيابة العامة فى امكانية تطبيق بدائل لحل المنازعات فى المسائل الجنائية وعرض التجربة الامريكية فى هذا المجال .

التعريف بمشروع دعم ادارة العدالة

مشروع دعم إدارة العدالة

توصيف المشروع

يقوم مشروع دعم إدارة العدالة على سلسلة من المهام والتي من المتوقع أن تضع الأساس لتطوير المحاكم ضمن عملية تحقق الهدف الأساسي والأهداف الفرعية والمرتبطة بتعزيز سيادة القانون في مصر ويتضمن الهدف الأساسي للمشروع تعزيز دور مصر كنموذج للاستقرار والديمقراطية والسوق الحرة والرخاء في المنطقة، أما الهدف الفرعي فيتمثل في خلق مناخ ملائم لاستمرارية الديمقراطية وترتبط جهود المشروع بشكل خاص بالهدف الاستراتيجي لخلق نظام متطور للقضاء المدني، كما ترتبط نتائج المشروع المتوقعة والمتمثلة بتوفير خدمات قضائية تتم في وقت أقل وتتوافق مع الطلب المتزايد لسيادة القانون

ويقوم المشروع بالنشاطات التالية من أجل تحقيق هذه الأهداف

١ تطوير الكفاءات الإدارية في المحاكم الرائدة

٢ تطوير عملية اتخاذ القرار في المحاكم الرائدة

٣ تطوير آليات إطلاع أعضاء الهيئة القضائية على المراجع القانونية

٤ تطوير إدارة المركز القومي للدراسات القضائية

٥ تطوير آليات التدريب والتكنولوجيا والمناهج التي يستخدمها المركز القومي للدراسات القضائية

٦ مساعدة وزارة العدل لوضع خطة للإصلاح الشامل من أجل مساعدة تطوير أداء الهيئة القضائية والمحاكم

بناء المشروع

المرحلة الأولى تأسيس مكتب المشروع

ولا تقتصر هذه المرحلة توفير الاحتياجات الضرورية لمكتب المشروع فقط، وإنما تتضمن أيضا وضع أساس للعلاقات التي تكون لها دور رئيسي في تدعيم المشروع في المستقبل

المهمة الثانية تكوين مجموعة مؤيدة للمشروع

سيتناول من خلال هذه المهمة عملية تكوين مجموعة مؤيدة للمشروع من بين أعضاء الهيئة القضائية وأعضاء بارزين في الحكومة عن طريق عرض أفكار واجراءات ومفاهيم جديدة عليهم وذلك من خلال ترتيب زيارة الى الولايات المتحدة لخمسة من مسئولي وزارة العدل والمجلس القضائي الاعلى وبعدها سيقوم هؤلاء القادة باعداد برامج مماثلة لعدد من اعضاء الهيئة القضائية الذين بدورهم سيكونون المتحدثين باسم هيئة القضاء المصري ككل وسيمثل هؤلاء المسئولون بذاته كادر كبار مسئولي القضاء الذي سيكون الدعامة الاساسية للمشروع

المهمة الثالثة تدعيم مصادر البحث بالمركز القومي للدراسات القضائية وكفاءته الادارية

سيجري تقييم مبدئي للشكل التنظيمي للمركز القومي للدراسات القضائية واحتياجاته، ثم سيتبعه وضع خطة استراتيجية لتطوير المركز كما ستوضع خطة تنظيمية على ضوء هذه التحليلات لتحسين تطوير الانظمة الادارية بالاضافة الى تطوير جوهري في عملية تدريب الموظفين وادخال الحاسب الآلي واستخدام أساليب جديدة للتعلم تساعد على التعلم

المهمة الرابعة تنظيم دورات تدريب للقضاة الجدد وذوي الخبرة

سيوضع مناهج تدريبية جديدة لقضاة الجدد مع التركيز على القانون التجاري بالاضافة الى ذلك، سيتم دورات تعلم مستمر قصيرة الاجل للقضاة العاملين ليكونوا على علم بالانتهاجات الجديدة في القانون والاجراءات

سيأتي عدد من الخبراء الدوليين لتبادل الافكار مع أطراف المشروع ومن المتوقع عقد ورش عمل تغطي جوانب متعددة من القانون المصري وممارساته

المهمة الخامسة أتمتة الاجراءات في المحكمتين الزائدتين وتبسيطها

سيجري تقييم مبدئي لاحتياجات المحكمتين الزائدتين، ثم يتبعه وضع خطة استراتيجية لتطوير الادارة بالمحاكم وتحسين ذلك اتمتة بعض أجزاء من النظام ستستهدف هذه المهمة الحد من تأخير القضايا، والقضاء على الاجهزة الزائدة عن الحاجة وتسهيل سير القضية بشكل عام في هاتين المحكمتين

الخطة السادسة تدريب القضاة على الباسط الآلي الشخصي الذي سيوضع في بيوتهم

تضمن المشروع تركيب تباين حار في بيوت تباين قاض ممن يعملون في المحكمة الرائدة ليستخدموها في عملهم في الحب النصابي حتى يتحقق الاتصال بقواعد البيانات الموجودة بالفعل، قد يعاد تشكيل وسائط الاتصال أو تحسينها وذلك بعد تقديم محتويات قواعد البيانات وطبعا مع تصميم واجهة تطبيق سلة بالنسبة لمستخدم الحاسب، بالاضافة الى انه سيتم دورات تدريبية للقضاة لضمان افضل تطبيق لهذا الجانب من المشروع

أميديست

مشروع دعم ادارة العدالة

القاهرة

أمنديست

مشروع دعم ادارة العدالة

(عقد مع هيئة التنمية الدولية الامريكية رقم 263-0243-C-00-5134-00)

1 خلفية عن المشروع

ان مشروع دعم ادارة العدالة هو مشروع مشترك بين الامنديست، وهيئة التنمية الدولية الامريكية والحكومة المصرية ممثلة في وزارة العدل، ويستهدف المشروع رفع مستوى اداء نظام القانون المدني المصري عن طريق تحقيق هدفين أساسيين اولا، زيادة كفاءة نظام المحكمة في محكمتين تجريبيتين، وثانيا، زيادة معرفة القضاة بالقانون المدني المصري وتطبيقاته ومن المنتظر ان تتحقق هذه النتائج عن طريق اربعة اهداف رئيسية

١ تعديل الاجراءات الادارية الدورية والموسمية في محكمتين تجريبيتين احدهم تكون محكمة كبيرة في احد المدن الكبرى والاخرى محكمة متوسطة الحجم في احد المدن الصغيرة
٢ معاونة المركز القومي للدراسات القضائية على اجراء الاصلاح الاداري وتصميم مناهج دراسية
٣ توفير وسيلة للاتصال بقواعد البيانات القومية من خلال تركيب عدد من اجهزة الكمبيوتر في منازل بعض القضاة
٤ تقديم المعونة الفنية لوزراء العدل فيما يختص بالاصلاح التشريعي للمساعدة على نجاح المشروع

من المنتظر ان تكون النتيجة النهائية هي رفع مستوى الاداء الاداري والقضائي في بين المحاكم والمركز القومي للدراسات القضائية والذي يمثل هيئة التدريب القضائي التابعة لوزارة العدل

ويتضمن المشروع سبع مهام محددة صممت من اجل تحقيق الاهداف الرئيسية المذكورة اعلاه وقد تم تنسيق هذه المهام بحيث تتوافق كل مهمة مع هيكل المشروع ككل وتنفذ تدريجيا خلال عمر المشروع وبالتالي، فقد قسمت مدة المشروع الى عدد من الخطط السنوية بدأ تنفيذ اولها في ١ اكتوبر ١٩٩٦

ويتحمل العاملون بالمشروع، ويصل عددهم الى حوالي ١٥ فردا مسئولية القيام بهذه المهام ويقسم العاملون الى ثلاث مجموعات ١) ادارة المحاكم، ٢) الائمة، ٣) التدريب القضائي ويقود كل مجموعة خبير امريكي واخر مصري

نشأ هذا المشروع بناء على طلب تقدمت به وزارة العدل لائمة اجراءات المحاكم ثم زاد مجال المشروع ليتضمن عدد من التعديلات الادارية داخل المحاكم وينص العقد على ان المشروع سيستمر لمدة خمس سنوات بدءا في ١ مارس ١٩٩٦، على الرغم من ان معظم الاعمال لم تبدأ قبل ١ اكتوبر ١٩٩٦ وهو نفس تاريخ بداية أول خطة سنوية ومن المنتظر ان تنتهي الاعمال والمشاريع في مارس ١ ٢ وتنحصر مهمة الحكومة المصرية بعد الانتهاء من المشروع في التأكد من تكرار تجربة المحكمتين التجريبيتين في جميع المحاكم في الجمهورية بالاضافة الى الحفاظ على الحسابات الادارية داخل المركز القومي للدراسات القضائية

ومن المتوقع ان هذه التعديلات التي ستدخل على تشغيل المحاكم في مصر علاوة على الحسابات في مستوى التدريب القضائي ستعمل على ازالة العوائق أما الاستثمار في مصر مما سيؤدي بدوره الى تدعيم التجارة الحرة واقتصاد السوق

تبلغ الميزانية المرصودة للمشروع طوال خمس سنوات ، ١٧،٣ دولار امريكي

٣ النشاطات المرتبطة بكل مهمة

وكما ذكرنا من قبل، ينقسم العمل بالمشروع الى عدد من المهام صممت حسب العمل المطلوب تنفيذه اثناء الخمس سنوات عمر المشروع، وفيما يلي النشاطات المرتبطة ارتباط مباشر بأهداف المشروع

- المركز القومي للدراسات القضائية – الادارة والبحث
- المركز القومي للدراسات القضائية – مناهج التدريب
- المشروع الذي سيتم تنفيذه في المحكمتين التجريبيتين
- اجهزة الكمبيوتر الشخصي التي ستركب في منازل بعض القضاة

وفيما يلي النشاطات التي يجري القيام بها حاليا ونظرتنا لكل منها خلال الخمس سنوات القادمة

المركز القومي للدراسات القضائية – الادارة والبحث

ينظر الى المركز القومي للدراسات القضائية على ان يصبح بعد نهاية مشروع دعم ادارة العدالة منظمة ذات طابع اكاديمي تنحصر مهمتها في توفير فرص عالية الجودة للتدريب القضائي للقضاة ووكلاء النيابة على جميع المستويات بالاضافة الى تدريبها على توفير فرص البحث المستمر في مجالات الادارة القانونية والموضوعات القانونية الاخرى. كما أن المركز من خلال توفير هيئة قضائية مدربة على مستوى عال يدعم اهداف القطاع الخاص لزيادة النشاط التجاري في مصر. ومن اجل تحقيق هذه المهمة سيحمل هيكل المركز القومي للدراسات القضائية مسئولية تصميم الدورات وادارتها، واختيار هيئة التدريس وتدريبها واختيار المشاركين في الدورات وتنظيمهم، وتوفير المعونة اللازمة وتوفير وسائل للبحث ومكتبة ومركز اعلامي. كما سيتم تركيب اجهزة كمبيوتر وبرامج لمساندة هيكل المركز ويساعده على القيام بوظيفته على سبيل المثال استخدام اجهزة الكمبيوتر في المكاتب (مثل برامج معالجة النصوص، والقوائم المميزة والسير المكتبي)، ومعامل تعليم الكمبيوتر وانظمة متابعة معلومات التدريب القضائي

ويحتاج مهمة تحديد افضل هيكل تنظيمي وافضل برامج واجهزة التي يجب شراؤها واستخدامها الى عدد كبير من العاملين كما يحتاج الى عمل تقييم وتحليل تنظيمي، ويأتي نتائج التقييم والتحليل ضمن خطة استراتيجية تحدد كل خطوة من الخطوات اللازمة لضمان الوصول الى اقصى درجات النجاح لتحقيق الهدف الخاص بدعم وظائف المركز الحسبة والادارية والتدريبية. كما سيتم جمع معلومات عن وظائف العمل الحالية بالمركز بهدف تحديد افضل وسيلة للتقدم نحو تحقيق أهداف المركز. ومن اجل الوصول الى هذا الهدف سيجري عدد من دراسات الفحص، وتقييم الاحتياجات والتحليل والتي ستجمع في وثيقة عمل تكون هي الخطة الاستراتيجية، لتصبح هذه الخطة بمثابة وثيقة رسمية او خطة لما سيتحقق وكيفية تحقيقه. ستتضمن الخطة الاستراتيجية الاتي

- تحديد المشاكل والفرص المتاحة – تحديد الاحتياج لهذه المهمة
- تحديد الاهداف – وضع الاهداف من اجل وضع حل للمشكلة
- تحديد المتطلبات – وضع الحلول او البرامج، أو المشاريع من اجل حل المشكلة
- توصيف العقبات – تحديد العوائق سواء كانت مادية أو خاصة بالسياسة المتبعة او مالية، او تكنولوجية الخ التي – تواجه الحلول المقترحة
- ترتيب المتطلبات حسب الاولوية – تحديد اولويات العمل لتحقيق المتطلبات اللازمة لتحقيق الاهداف

ويتضمن التقدم الى تحقيق حتى هذا التاريخ مسح مفصل لاحتياجات الشكل الاداري للمركز القومي للدراسات القضائية والوظائف التي يقوم بها العاملون حاليا. ويحدد هذا المسح اولويات اعادة هيئة الوظائف الادارية سواء التي تؤدى يدويا او المؤتمتة، وقد وضح المسح الى هذا الحد الحاجة الى بذل مجهودات كبيرة

لتنظيم المركز حتى لن تتم وجود نشاط مبني على الارتجال او اجراءات ادارية روتينية بعد عائقا كبيرا في طريق رفع مستوى اداء المركز لتحقيق مهمته وهي توفير تدريب على مستوى عال لاعضاء النيابة القضائية كما انه لا يمكن توفير مدة كافية مقبولة في الدورات دون وجود سيطرة ادارية على محتويات الدورات، واسلوب التدريب واختيار هيئة التدريس والدارسين، بالاضافة الى العديد من الاحتياجات المماثلة وبالتالي، يصبح هدف العمل من اجل توفير احتياجات المركز الادارية والبحثية خلال عمر المشروع هو زيادة السيطرة الادارية على جميع جوانب العمل في المركز

المركز القومي للدراسات القضائية - مفاهيم التدريب

تعد النيابة القضائية واسمة المعروفة بمثابة ادارة العدالة في اية دولة، حيث تعكس جميع الانظمة القضائية مستوى النيابة القضائية وحتى في حالة توفر قوانين محكمة، تظل تنفيذها معتمدا بدرجة كبيرة على معرفة وحكمة القاضي القائم على تطبيق هذه القوانين ولهذا الغرض، ومن أجل توفير هيئة قضائية على درجة عالية من المعرفة، يجب اعطاء الاولوية للتدريب والتعليم على مستوى عال وتنحصر مهمة المركز القومي للدراسات القضائية في توفير فرص التدريب ووسائل البحث القانوني لاعضاء النيابة القضائية المصرية

تستهدف هذه المهمة تمرير وظيفة المركز التي تقوم بها حاليا مع التركيز على القانون المدني كما ان البحثة البائية الموجهة مع بداية المشروع هي وضع سياسة واجراءات واضحة للمركز تدعم التطوير المستمر للدورات وادارتها بالاضافة الى وضع اساس للمنهج الذي يساعد القضاة على القيام بمسئولياتهم بحياد القانون المدني من خلال مواجهة القضايا علاوة على توفير هيئة تدريس قضائي مدربة على اساليب التدريب الفعالة ووضع المناهج وتصميم برنامج القاضي المعلم حيث يساعد القضاة دور الخبرة القضائية الجدد، وتوفير المراجع القانونية والمواد العلمية المكتوبة والوسائل السمعية والبصرية والتي يساعد دورها العملية التربوية والتعليم والبحث وستكون لنجاح هذه المهمة دور في مساندة هدف القطاع الخاص لزيادة النشاط التجاري في مصر

لذلك يجب ان تجرى دراسة تقييمية ودراسة تقصي للحقائق من اجل تحقيق هذه المهمة، وتوضيح هذه الدراسة القدرات والمعرفة والسلوكيات القضائية المطلوبة لقيام بالوظائف القضائية، وبالتالي مساعدة هذه النتائج المركز على تصميم دورات جديدة تتمشى مع احتياجات القضاة بمختلف مستوياتهم

ان الخطة الاستراتيجية التي تحتوي على أهداف المشروع واهداف المركز القومي للدراسات القضائية والتي سوضع على اساس نتائج البحث التقييمي ستصبح الطريق الذي يؤدي الى تنفيذ المشروع وبنجاحه تتضمن الخطة الاستراتيجية تعريفا بالشكل والموارد الموجودة التي تدعم الاهداف، بالاضافة الى الوسيلة لتدريب التحول من ماهو موجود بالفعل وما يجب ان يتوفر ستصبح اجراء تقييم الاحتياجات ووضع الخطة الاستراتيجية تأكيدا على التحول المقبول في المرحلة الاولى بالاضافة الى ذلك، ستصمم دورة لزيادة قدرات اعضاء هيئة التدريس، ستكون هذه الدورة العماد الاساسي لتكون هيئة تدريس ليست فقط على درجة كبيرة من العمل بالمحتوى القضائي للدورة وانما تكون ايضا مدربة على اساليب وتقنيات التدريس كما ستكون هيئة التدريس مسئولة عن تقديم المساعدة من اجل وضع المراجع القانونية التي يستخدمها القضاة اثناء الجلسة ووضع مناهج اخرى مثل الدورة في القانون التجاري

اما من النواحي الادارية في المركز فقد ركزت خطة وضع المنهج للدورات حتى الان على تطوير ادوات التقييم لتحديد حالة الدورات الحالية واحتياجاتها، اما في الاشهر القادمة، فسيعمل العاملون بالمشروع العاملين بالمركز لتصميم عدد من البرامج الجديدة بما فيها برنامج لرفع مستوى هيئة التدريس مصمم لرفع مستوى التدريس في المركز عن طريق تدريب اعضاء هيئة التدريس على احدث ما توصلوا اليه من تكنولوجيات وتقنيات التدريس بالاضافة الى ذلك، يعمل المشروع بشكل مباشر في وضع برنامج للتدريب على أحكام القانون التجاري الجديد والذي ما زال موضع النقاش في مجلس الشعب ووزارة العدل

المفهوم الذي يستخدم تنفيذه في المكتبات التخصصية

ستكون نتيجة هذه المهمة هي نقل الاجراءات من اجل الحد من التأخير في الفصل في القضايا المدنية والتجارية مع تصميم وتركيب انظمة مؤتمتة في المحاكم الجزئية كما ستنتج عن هذه المهمة اتمتة

اجراءات الدعوى في القضايا المدنية والتجارية علاوة على ذلك، يتم اعادة هندسة الاجراءات الورقية لضمان توفر الحاسب اللازم لدعم الانظمة المؤتمتة، كما انه سيعاد هندسة الاجراءات في الشكل الذي لن يحل الازمة فحسب عن الانتهاء ويقلل الاجراءات توفر نظام اجرائي يتيح الفرصة للعاملين بالمحاكم لاداء مهامهم بكفاءة اعلى مع سهولة وسرعة للوصول للمعلومات كما ان استخدام الكمبيوتر وتقليل الاجراءات سيعمل على اعادة تنظيم امكانيات المحكمة من الممكن تحقيق هدف وزارة العدل لتحسين اسلوب تداول القضايا المدنية والتجارية عن طريق الحد من التأخير في الفصل في القضايا وزيادة كفاءة العاملين كما انه من الممكن ارضاء الجماهير واكتساب ثقتهم في النظام القضائي عندما يستشعرون كفاءة توفر المعلومات عن القضايا عن طريق الكمبيوتر، واجراءات واحدة وسلسة، واعادة تصميم للمحكمة، من المنتظر ان تظهر هذه التعديلات من الانظمة الموضوعة لهذه المهمة، الانظمة هنا مقصود بها اجهزة وبرامج الكمبيوتر و/او الاجراءات الورقية المعدلة سيتم عن هذه المهمة رفع كفاءة العمل والادارة في المحاكم الجزئية، بالاضافة الى توفير انظمة اكثر تناسبا مع احتياجات القطاع الخاص المتزايدة والمتعلقة بالقضايا المدنية والتجارية

يتم تصميم انظمة الكمبيوتر واعادة هندسة الاجراءات خلال عمر المشروع على اساس الاسئلة الاتية سيجرى دراسة لتحليل المتطلبات في المحاكم التجريبية، ويتم عن هذه المهمة خطة للانتهاء واعادة الهندسة يحدد الخطط ما يمكن توقع تحقيقه مع نهاية المشروع، كما ان هذا النظام اما يصمم حسب متطلبات العمل او يتم شراء احد الطبقات و تعديلها لتتوائم مع المواصفات المطلوبة التي يتطرحها دراسة تقييم الاحتياجات سيكون نظام اعادة الهندسة لدعم تمكين وظائف المحكمة كما يتم الاهتمام المتعلقة بالاجراءات عبر الموثقة كما انها تصمم لتكون انظمة موحدة بناء على معرفة الخبرة وخبرته

سيكون انظمة الكمبيوتر واعادة الهندسة موحدة بهدف تطبيقها في جميع المحاكم الابتدائية في الجمهورية كما ان تحليل احد اكبر انظمة المحاكم (محكمة شمال القاهرة) يتيح عنه وضع مقاييس اكبر انظمة المحاكم تعقيدا واكثرها حجما، وتطبيق النظام في محكمة الاسماعيلية للتأكد من نوائمه كما انه يتطلب كذلك في محكمة الاسماعيلية على سبيل الخبرة حيث يمكن اكتشاف اخطاء النظام وتصحيحها في مناخ مدني وسبل السابقة تطلب اي نظام جديد سواء مؤتمت او يؤدي الى تغيير لاجراءه ولايجاد حلول لانه مشكل ـ تماما في البرنامج او التصميم والتي قد لا يمكن التعامل معها في محكمة كبيرة ومعقدة وبما عدد كبير من القضايا حيث لا يسمح المجال بحدوث مشاكل ومحاولة حلها، كما انه اثناء تجربة البرنامج يمكن اكتشاف انه مشاكل اثناء فترة الضمان وحلها

يصمم البرنامج ويطبق على شكل وحدات منفصلة، حيث تتعامل كل وحدة مع وظيفة واحدة من وظائف ادارة القضايا سيكون هدف النظام الحد من تكرار ادخال البيانات بالاضافة الى زيادة سهولة الحصول على بيانات من وحدات هذا النظام بعد اختبار النظام وتطبيقه في محكمة الاسماعيلية، سيعاد تطبيقه في محكمة شمال القاهرة، كما يهدف المشروع تصميم انظمة يمكن لوزارة العدل ان تستفيد منها وتعمل على حدة كما سيعمل المشروع مع مركز المعلومات القضائية على وضع اقتراحات لتكرار التجربة في المحاكم الاخرى وصولا وسيكون اول تكرار لتجربة في محكمة شمال القاهرة حيث سيتم تركيب النظام ككل لادخال نظام الانتهاء واعادة الهندسة في المحكمة كما انه سيكون على سبيل التدريب لمركز المعلومات القضائية حيث يتم التعامل مع مسألة صيانة النظام اثناء مرحلة اختباره وتركيبه في محكمة شمال القاهرة سيصبح انظمة الكمبيوتر مسئولية مركز المعلومات القضائية لتقديم المعونة الفنية للمستخدم، كما سيتولى المركز في تطبيق الانظمة المصممة والتدريب عليها

يعمل انظمة الكمبيوتر واعادة الهندسة بأكبر كفاءة للتعامل مع الجماهير من خلال شباك واحد كما يجب ان يكون العاملون على الشباك لديهم الامكانية للوصول الى المعلومات للاجابة على تساؤلات الجماهير على ان يكون معظم الموظفين الاخرين في اماكن حيث لا يتعاملون مع الجمهور

يتيح النظام اتاحة اثناء فترة الخمس سنوات عمر المشروع

يجرى المشروع تحليل للمتطلبات دون الدخول في تفاصيل لوضع على اساسها خطة الانتهاء واعادة هندسة الاجراءات وعند موائمة وزارة العدل على اهداف واولويات الخطة، بناء على الحال شراء الاجهزة وتصميم الانظمة، كما يتحدد التكنولوجيات والمتطلبات المناسبة وفقا للمواصفات التي توضع على اساس نتائج الدراسة التحليلية من المنتظر ان تطبق انظمة واعادة هندسة الاجراءات مع تدريب العاملين في

محكمة تجريبية مع نهاية هذا العام، كما ستستمر تصميم الانظمة طبقا للاولويات والحدود والجداول المحددة في الخطة. ستستمر الاختبارات في محكمة الاسماعيلية، كما سيزيد دور مركز المعلومات القضائية في تقديم المعونة الفنية، ثم تركيب انظمة الكمبيوتر واعادة هندسة الاجراءات في محكمة شمال القاهرة على سبيل اختبار تكرار التجربة. ستنتهي مرحلة انتقال وثائق الاجراء والطبقات الى مركز المعلومات القضائية للقيام بالتطوير والمعونة الفنية في المستقبل قبل نهاية المشروع.

يركز المشروع على دور مركز المعلومات القضائية في المستقبل. ولقد امضى العاملون بالمشروع ومعهم العاملون في مصر لانجاب النظم وقتا طويلا في المركز يحللون الى اي مدى يستطيع المركز ان يشارك في مرحلة تخطيط وتنفيذ انظمة الائمة في المحكمتين التجريبيتين ثم في النهاية يحمل مسئولية تقديم المعونة الفنية للانظمة بعد انتهاء المشروع. بالاضافة الى ذلك، جمعت البيانات الاساسية من المحكمتين التجريبيتين لتساعد على متابعة نشاطات المشروع في المستقبل ولتحليل انظمة تحليل ادارة القضايا وذلك بغرض التخطيط المستقبلي لانه تغييرات، كما ستوضع خطتان استراتيجيتان في بداية عام ١٩٩٧ لنصف الفترة المستقبلية لكل من نظام الائمة واعادة هندسة الاجراءات في المحكمتين التجريبيتين. وستحدد هاتان الخطتان اسلوب العمل في المحكمتين التجريبيتين خلال عمر المشروع.

اجهزة الكمبيوتر الشخصي التي ستركب في منازل بعض القضاة

تستهدف هذه المهمة توفير امكانية الحصول على معلومات من قاعدة البيانات التابعة لوزارة العدل بمحكمة النقض من خلال استخدام اجهزة كمبيوتر تركب في منازل تمكن من القضاة على سبيل التجربة على ان تكون هذه التجربة مجدية وقابلة للتكرار. كما تتضمن هذه المهمة التدريب على استخدام الكمبيوتر الشخصي وتنمية المهارات المطلوبة للقيام بعملية البحث في قواعد البيانات. وكذلك تتضمن تقديم ادلة تدريب ومعونة فنية لفريق العاملين الفنيين المدربين على الاجهزة والتطبيقات والاتصالات لتساعدهم على صيانة النظام وتطويره وتكراره مع قضاة خارج المجموعة المختارة للتجربة الاولى.

ونظرا للتغيرات التكنولوجية السريعة في هذا العصر وعدد التكنولوجيات الاخذة في الظهور مثل النصوص المرجعية الغريبة على اسطوانات الليزر المضغوطة بالاضافة الى استخدام *الانترنت* (شبكة المعلومات العالمية) *والانترانت* (شبكة المعلومات الداخلية)، لذلك ستتركز النشاطات الاولى لهذه المهمة في البحث والتحليل، ووضع الخطط الاستراتيجية ورفع التوصيات. وستبدأ هذه المهمة بتحليل للانظمة الدولية والمؤتمتة الموجودة حاليا ومتطلبات هذه الانظمة.

وستتناول هذه الدراسة التحليلية مكونات ومواصفات الكمبيوتر الشخصي بحيث تكون بسيطة تكنولوجيا بقدر الامكان ولكن توفر امكانية الاتصال بقواعد البيانات كما هو منصوص عليه في العرض الفني المقدم لوزارة العدل، وستكون اجهزة الكمبيوتر الشخصي هذه على سبيل التجربة في الدراسة التحليلية للدليل لتقديم اقتراحات مناسبة لتجربة تركيب اجهزة الكمبيوتر الشخصي في منازل القضاة للقيام بالابحاث القانونية وستشمل نتائج هذه النشاطات في تحديد الحلول المقترحة لهذه المهمة وتقييمها، وسيتضمن هذا التحليل عمل حاسب كتابة طريقة محاكية بالاضافة الى استخدام تكنولوجيا الاسطوانات المضغوطة والانترنت كدليل.

سيوضع خطة استراتيجية لتركيب اجهزة كمبيوتر في منازل القضاة، ستتناول هذه الخطة اهداف المشروع لزيادة فرصة الحصول على المعلومات القانونية في المحكمتين التجريبيتين والمساعدة على تكوين هيئة قضائية على دراية تامة بالقانون المدني المصري.

كما انه حاليا يجري مسح لتحديد الاحتياجات ولتقييم الامكانيات التي تتيحها انظمة قواعد البيانات الموجودة من اجل تقييم امكانية المشاركة في هذا الجانب من المشروع. وبما بعد ستجري دراسة تحليل للدليل لتحديد انسب مصادر المعلومات الموفرة لاستخدامها في توفير امكانية اتصال القضاة بقواعد البيانات القانونية كجزء من تطوير مشروع تركيب اجهزة الكمبيوتر في منازل القضاة. وفي النهاية تحدد هذه الدراسات التحليلية الاحتياجات من الاجهزة والبرامج والمواصفات الفنية المطلوبة لهذا الجانب من المشروع.

خاتمة

اما الهدف الثاني للمشروع هو رفع مستوى الاداء في المحكمتين الجزئيتين وتقديم المعونة لوزارة العدل المصرية لتكوين هيئة مختصة على علم كاف بالقانون المدني المصري واكثر قدرة على تنفيذه ويقوم المشروع في هذا الخصوص بعدد من النشاطات ويتوقع عددا من النتائج خلال فترة الخمس سنوات لتحقيق هذه الاهداف كما انه من المخطط ان تصل نتائج هذه الانشطة توفر الاساس لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمحاكم في جميع انحاء الجمهورية بعد نهاية فترة المشروع

كما انه من المتوقع ان اتعادل بين الخبرة الفنية التي يقدمها الاعضاء العاملون في المشروع ونظراؤهم المصريون من جانب والالتزام بمبادئ سليمة في ادارة العمل من جانب اخر يدخل بحسابات طويلة المدى على الشكل الاداري والتغييرات القانونية في نظام المحاكم المصري كما انه من المنتظر ان تساعد هذه التغييرات على تشجيع تأسيس اسواق مفتوحة ومؤسسات حرة داخل البلاد من خلال ازالة العوائق القانونية او الخدمات

وهذا يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه العاملون بمشروع دعم ادارة العدالة

ادارة

المحاكـــــم

مشروع دعم ادارة العدالة وتبسيط الاجراءات بالمحاكم

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهرة الابتدائية
مكتب
المستشار رئيس المحكمة
=

مشروع دعم ادارة العداله
وتبسيط الاجـراءات بالمحاكـــم

رب من يرى منكم أننا قد تأخرنا كثيرا فى دعوتكم الى هذا اللقاء بغرض تعريفكم بالمباحـــى المختلفه لمشروع دعم اداره العداله ودوره فى تبسيط الاجراءات

لكن فى الحقيقه فقد رأت ادارة المشروع أن يكون تدريبكم على الأدمتـــه وغيرهـا من أمور ستعرفونها فى حينها تالنا مباشره لهذه الندوه وبذلك تتحقق الفائده المرجوه منها بتعاصر التعريف مع التدريـــب

ورب من يرى منكم ان الوضع الحالى لادارة العداله فى غير حاجه الى تطوير أو تعديل

لكن فى الحقيقه لو علم بأن التعديل الذى ينشده سيفيد كل من القاضـــــى وموظفى المحكمه ـ والمحامين ـ والجمهـور فى آن واحد فضلا عن انكـم انتم احـــدى الأدوات الفعاله التى سوف تضطلع بمهام احداث هذا التطوير ـ والتى لا تقل أهميتها بحال من الأحوال عن ادارة المحكمة وقضائهـا

ومن هنا كان الحديث عن ضروره تدريبكم بعد هذه الندوه مباشرة كما سيتعاصـــر ذلك مع تدريب اداره المحكمة وقضائها

ألم أقل لكم أنكم أداره هامه وفعاله لاحداث التغيير

وفى البدايه أحب ان أوكد فى حديثى على أمرين هامين ـ

أولا أن الميكنه لاتعنى أنها سوف تحل محل العنصر البشرى لكنها سوف تكـــون اداة فى ايديكم تسهل من عملكم وتجوده كما ستسمعون خلال المحاضرات التاليـه

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهرة الابتدائية
مكتب
المستشار رئيس المحكمة
=

((٢))

أما الأمر الثاني ان تعلم العمل على أجهزه الكمبيوتر غير مرتبط اطلاقا بعصر السن أو غيره من تخصصات ، بل أحب أن أنهي اليكم بأن من دواعي سروري وفخري أني ادرجت ضمن مجموعه من السادة القضاه الذين سوف يتدربون على تعلم العمل على الكمبيوتر خلال هذا العام بمشيئه الله

ألم أقل لكم أن ذلك غير مرتبط بعصر السن فتلك حقيقه وطبقا لما يسود العالم من أراء فانه سيعد أمياً كل من لا يعرف العمل على الكمبيوتر في القرن القادم أي بعد عام ونصف تقريبا، فالتطور سنه الله في خلقه

- ودعوني أسالكم أين نحن الآن دفاتر الكوتيا التي كانت تستخدمها المحاكم قديما في الأحكام القضائية
- ودعوني أسأل أيضا وهل كان أحد يتوقع أن يتم حفظ المستندات والأحكام بواسطة الميكروفيلم وهو واقع ملموس اليكم الآن تتعاملون معه كل يوم في حياتكم الوظيفيه
- فلم لا يكون هذا الواقع وهو ثمره تطوير له أهميته محلا لتطوير آخر أكثر منه أهمية

من هنا جاء الفكر ولأجله ايضا كان هذا اللقاء فمشروع دعم ادارة العداله والذي سرعت محكمة شمال القاهره الابتدائية كاحدى المحكمتين الرائدتين بتطبيق فكره يستهدف أساسا تحقيق ذلك التطوير على التفصيل الذي سوف يرد بعد ذلك

لكن دعونا نتسائل عن معنى اداره دعم العداله التي يحملها اسم المشروع وهل تعني ذات معنى عباره اداره المحاكم ام لا

- بداءه فان العدل هو ← نصفه المظلوم ورد الحق اليه

ومن ثم فاداره العادله تعني ← القواعد والاجراءات التي وضعت لتحقيق ذلك الغرض وبالتالي فان اداره العداله اوسع وأشمل في المدلول من عباره اداره المحاكم

- فاداره المحكمه تعني ← النظام الاداري المطبق بداخل المحكمة ويمتد الى كل من رئيس المحكمه ← القضاه ← الموظفين

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهره الابتدائية

مكتب

المستشار رئيس المحكمة

=

((٣))

ـ أما ادارة العداله فمعنى ـــ فضلا عن المعنى السابق أيضا النظام الخاص بأعوان القضاء من خبراء واطباء شرعيين وغيرهم

وتنقسم اداره العداله وفق المفهوم السابق الى ثلاثه أقســـام

ادارة العداله الجنائيـــة	ادارة العداله الاداريه	ادارة العداله المدنيه والتجارية
ومجالها القضايا الجنائية	ومجالها القضايا الاداريه	ومجالها القضايا المدنيه والتجاريه
(وتخرج عن نطاق مشروع دعم ادارة العداله)	(وتخرج عن نطاق مشـــروع دعم ادارة العداله)	(وهى تدخل فى نطاق مشـروع دعم ادارة العدالـــه)

أما عن المجال الطبيعى لاداره العداله المدنيه والتجاريه فهو يمر بالمراحل الآتية ـ

١ ـ تقديم صحيفه الدعوى الى قلم الكتاب

٢ ـ تداول الدعوى بالجلسات المختلفه

٣ ـ صدور حكم نهائى فيها

٤ ـ وأخيرا تنفيذ هذا الحكم وبذلك ينتهى دور القضاء

وجدير بالذكر ان طبيعه نظام التقاضى واجراءاته تعد احدى مسائل قياس قوه وضعف الاقتصاد القومى فى بلدنا العالم بما يكشف عن اهميه ادارة العداله المدنيه والتجاريه

اذن فالاداره العصريه سليمه لشئون العداله تعد عائقا لاستهانه به فى طريق تقدم المجتمع وتنميته

من أجل هذا كان الاهتمام شديدا باداره العداله المدنيه والتجاريه والعمل على تطويرها على اكمل وجه سواء باعاده هيكله النظام القضائى بداخل المحكمة ـ او بتبسيط اجراءات التقاضى او القضاء على أسباب تأخير الفصل فى القضايا بحسب فى النهايه بتحقق الأهداف التاليـه ـ

48

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمه شمال القاهرة الابتدائيه

مكتب

المستشار رئيس المحكمة

=

((٤))

١ ـ توفير العدل للجمهور

٢ ـ ايمان الجمهور بأن القضاء يوفر لهم العدل

٣ ـ تبسيط اجراءات التقاضى تحقيقا للعداله

فتلك باختصار أهم أهداف مشروع دعم ادارة العداله

وتبسيط اجراءات التقاضى يعنى اعاده النظر مره اخرى فى الخطوات الموضوعه حاليا فى كل من الأمور الاتيه ـ

١ ـ اجراءات رفع الدعوى

٢ ـ ادارة ملف الدعوى

٣ ـ التصرف فى المسائل الماليه

لكن التبسيط لا يعنى الغاء هذه الاجراءات او الخطوات كلية انما هو يعنى فقط مراجعتها مراجعه دقيقه بحيث تبقى على الاجراء اللازم والحتمى فقط وتستبعد الاجراءات الغير مؤثره فى تداول الدعوى

وهناك وسائل عديده لتحقيق هذا التبسيط على النحو التالى ـ

١ ـ انشاء بناء مدنيه تكون مهمتها تحضير الدعوى المدنيه أو التجاريه على غرار ما تفعله النيابه الجنائيه الحاليه بالنسبه للدعوى الجنائية

فلها أن تستدعى الخصوم و تكلفهم بتقديم المستندات اللازمه فى الدعوى فى احال قريبه ولها ان تحيل الدعوى للخبراء لابداء الرأى فيها فاذا ما اكتملت جميع عناصر الدعوى تأمر باحالتها للقاضى المختص ولكم أن تسألوا أنفسكم عن الوقت الذى سوف يستغرقه القاضى عند نظر القضية بعد ذلك وحتى القضاء فيها بحكم قطعى، بالتأكيد سيكون وقتاً بسيطاً جداً لأن القضية مده إعداداً مسبقاً وجيداً

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهرة الابتدائية

مكتب

المستشار رئيس المحكمة

=

((٥))

—

٢ ـ ومن الأمور المعمول بها فى مجال تبسيط الاجراءات أيضا اعادة تصميم ملف الدعوى بحيث يكون مقسماً لأقسام محددة يبين كل منها ما تم من اجراءات فيها ، وما حوته من أوراق وتاريخ الجلسات والحكم الصادر فيها بحيث يكون الملف مقسماً بصفة عامة الى أقسام عدة يبين ما يلى ـ

١ ـ أسماء الخصوم ٢ ـ رقم الدعوى وموضوعها

٣ ـ تاريخ الجلسات ٤ ـ الجزاء ٥ ـ الحكم

وبذلك يسهل مراجعة اى بيان مطلوب من خلال مراجعة الملف الخارجى

٣ ـ كذلك من وسائل التبسيط أيضا اعداد عريضة دعوى مطبوعة سلفاً لكل نوعية من نوعيات القضايا الشائعة بحيث يمكن للمدعى الحصول عليها وملء بياناتها شأنها شأن سائر الأوراق الحكومية المطروحة للتداول والبيع للجمهور وتقديمها بعد ذلك لمكتب أمامى بالمحكمة تكون مهمته توجيهها للأقسام المختصة لاتخاذ اجراءات القيد على أن يحدد موظف المكتب موعدا للمدعى لاستلام الصحيفة بعد قيدها بحيث لا يكون هناك تعامل مباشر بينه وبين موظفى المحكمة وهو ما يختصر الكثير من الوقت ويقلل العديد من المشاكل التى تعرقل سير العمل بالمحكمة

٤ ـ ومن الوسائل الفعالة أيضا فى خصوص تبسيط الاجراءات اعادة هيكلة الوظائف بالمحكمة وترتيب أماكن الأقسام المختلفة بما تحقق تقاربا بين أماكن الأقسام المتصلة ببعضها البعض توفيرا للوقت وتحقيقا للتجانس أيضا

وكذلك اختصار الاجراءات والخطوات الغير لازمة فى سير الأوراق بما يحقق للأخيرة سرعة الحركة بين الأقسام المختلفة بالمحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهرة الابتدائية
مكتب
المستشار رئيس المحكمة
=

((٦))

٥ ـ ومن مظاهر التبسيط أيضا انشاء مكاتب امامية بالمحكمة تكون مهمتها تقديم المعلومات والارشادات لكل من يرغب فى ذلك ، ولا يخفى عليكم ما يحققه هذا الفكر من توفير فى وقت موظفى الأقلام المختلفة بسبب عدم تعاملهم مع الجمهور فى هذا الخصوص

٦ ـ كذلك فان وضع اللوحات الارشادية بالمحكمة لارشاد الجمهور تبصرهم بالمستندات أو الاجراءات المطلوبة فى الدعوى يوفر الكثير من الوقت للموظف وللمتقاضى أيضا ويحسن الانزلاق فى سلسلة من الأخطاء يكون سببا لاضاعة الوقت وتعقيدا لاجراءات

ومن ثم كان وضع تلك اللوحات احد اسباب التبسيط المطلوبة

٧ ـ ومن صور التبسيط المطلوبة تخصيص قاضى للاشراف على قلم الكتاب بالمحكمة الجزئية وآخر للاشراف على قلم المحضرين تكون مهمة كل منهما الاشراف على كل قلم وتقديم الرأى للعاملين به ضمانا لسرعة اتخاذ الاجراء الصحيح والسليم فى اقل وقت ممكن

٨ ـ وتعد فكرة انشاء وظيفة مدير للشئون المالية والادارية بكل محكمة ابتدائية كى يتعاون رئيس المحكمة فى ادارة الأعمال اليومية داخل المحكمة من المسائل الهامة فى تبسيط الاجراءات

لأنه سوف تكون لديه القدرة فى التعامل مع المحامين والمواطنين الأمر الذى يقضى على المشاكل فى حينها بدون تأخير

٩ ـ ولما كان الهدف من تبسيط الاجراءات هو تحسين سير العمل بالمحاكم فان الميكنة تعد السبيل الأول لبلوغ هذا التحسين وفى ما يلى من أسباب ـ

<u>أولا ـ تقوم الميكنة بتدعيم عمليه تحسين ادارة القضايا</u> ـ

١ ـ استخدام الكمبيوتر فى اماكن استقبال الجمهور يسهل اجراءات قيد الدعوى وتوزيعها على الجلسات المختلفة ويقلل من تكرار تسجيل بيانات الدعوى والخطأ فيها فى مراحل أخرى

51

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهرة الابتدائية

مكتب

المستشار رئيس المحكمة

القاهرة في / / ١٩٩

((٧))

٢ ـ كل ذلك يتم تنفيذه في دقة تامة ، وفي أقل وقت ، ودون حدوث أخطاء مقصودة أو غير مقصودة

ثانيا ـ تقوم الميكنة بتدعيم عملية ادارة القضايا ذلك أن ـ

١ ـ برامج الكمبيوتر سوف تؤدي الى سهولة متابعة سير القضية وتنبيه اطراف الدعوى وكذا العاملين مسبقا بالاجراءات المطلوب تنفيذها

٢ ـ برامج الكمبيوتر وتطبيقاتها سوف تيسر تسجيل وتدوين كل الاجراءات التي احدثتها المحكمة في القضية وجميع المستندات التي يحتويها ملف الدعوى بنظام أكثر دقة لا مجال للخطأ فيها او التلاعب

ثالثا تؤدي الميكنة الى رفع مستوى الدقة وتسهيل الحصول على معلومات عن المبادئ القانونية ـ

ذلك أن استخدام الكمبيوتر يسهل الحصول سريعا على احدث الأحكام التي أصدرتها محكمة النقض وكذلك القوانين المختلفة القديم منها والحديث

رابعا الميكنة والمسح ـ

سوف يستخدم الكمبيوتر في مسح الأحكام القضائية وكما تعلمون فقد تم بالفعل احلاء الطابق السادس من مبنى ملحق محكمة شمال القاهرة الابتدائية وجاري الآن اعداده لاستقبال أجهزة الكمبيوتر التي ستزود المحكمة بها مشروع دعم ادارة العدالة

وبذلك يمكن أن نقول بأنه وخلال اشهر قليلة سوف يكون لدى محكمة شمال القاهرة قلم مسح حديث مطور يعمل بأجهزة الكمبيوتر بدلا من استخدام الالات الكاتبة بما يحقق سرعة في الاداء ودقة في العمل

واخيرا أود ان انهي الكلم بأن الناسخين الجالسين بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية سوف يلتحقون في القريب العاجل بدورات مركزة لتعلم العمل على أجهزة الكمبيوتر

52

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة شمال القاهرة الابتدائية

مكتب

المستشار رئيس المحكمة

=

((٨))

وبعدها سيتم تدريب مجموعة أخرى من موظفى المحكمة الكلية وجزئياتها بسبب من خلال الاجتماعات التى عقدتها مع بعض منهم أنهم يجيدون العمل على أجهزة الكمبيوتر ، ولقد تم تجميع اسماء هؤلاء الموظفين بالفعل كما تم حصر مؤهلاتهم العلمية للاستفادة منهم فى مجال الأدمته التى تقبل عليها محكمة شمال القاهرة بخطة سريعة الآن

وهذا يدعونى الى أن أكرر على اسماع خطراتكم ما سبق أن بدأت به حديثى معكم من أن المنكبة لا تعنى مطلقا أنها ستحل محلكم انما ما هى الا أداة فعالة طيعة فى ايديكم تسهل من عملكم وتجود من أدائكم

والله ولى التوفيق ،،،

تحريرا فى ١٩٩٨/٨/٩

المستشار

رئيس محكمة الأستئناف

رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية

( )

١٩٩٨/٨/٩

أحمد صبرى يوسف

53

اعادة هندسة
النظام الاداري
بالمحاكم

ميكنة وتبسيط الاجراءات بالمحاكم الرائدة

المجهودات المشتركة بين مشروع دعم ادارة العدالة ووزارة العدل فى وضع خطة لتبسيط الاجراءات المحاكم الرائدة:

- اعادة هندسة سير اجراءات العمل
- ميكنة ادارة الدعوى
- اجراءات تعديلات على المبنى
- اعادة تنظيم وهيكلة العاملين

AUTOMATION & STREAMLINING OF PROCEDURES AT PILOT COURTS

Joint AOJS & MOJ development of a plan for the streamlining of the Pilot Courts:

- Workflow procedures re-engineering
- Case Management Automation
- Facilities modifications
- Employee reorganization

اعادة هندسة النظام الادارى بالمحاكم

*اعادة هندسة توزيع المساحات

*اعادة هندسة سير الاجراءات

*اعادة هندسة سير الاوراق

*اعادة هندسة سير الاشخاص

اثر اعادة هندسة النظام الادارى على العاملين بالمحكمة

*اتمام الاعمال فى وقت قياسى و جودة عالية

*اتمام الاعمال فى بيئة مهنية مناسبة

*التخلص من تراكم الاعمال و تراجم الاشخاص

*ادخال البيانات الاساسية مرة واحدة

*استخدام بيانات و احصاءات موثوق فيها

*اتخاذ القرارات فى الوقت المناسب

*حفظ السجلات فى غير اصعر و استعادتها فى وقت اقصر

*تنمية المهارات لمواجهة متطلبات المستقبل

اعطاء امثلة قلم السنج -قلم الحفظ-المكتب الامامى

Court reengineering

*Space management
*Procedures reengineering
*Paper flow
*People flow

The impact of reengineering on the court staff

*Completing court work in accurately and within reasonable time standard
*Reasonable work environment
*Get rid of case backlog and litigants crowds>
*Get rid of redundancy in procedures and log in information
*Use dependable information and statistics
*The ability to take the right decision at the right time
*Store records in a smaller and safer space and restores them in a shorter time
*Improve new skills for future jobs requirements

Examples typing pool, archive and front desk

ادارة ملف الدعوى

المهمة التي تقوم بها المحكمة في الدعاوى المدنية

- توفير العدالة لجميع المتقاضين
- تطهير بمظهر من توفر العدالة لجميع المتقاضين
- عقد جلسة للتسوية النهائية للمنازعات القانونية
- توفير اجراءات عادلة لجميع المتقاضين بغض النظر عن سلطتهم أو مركزهم
- توفير سجل دائم بالوضع القانوني للأطراف فيما يتعلق باجراءات المحكمة

PURPOSES OF COURTS IN CIVIL CASES

- TO PROVIDE INDIVIDUAL JUSTICE TO LITIGANTS
- TO *APPEAR* TO PROVIDE INDIVIDUAL JUSTICE TO LITIGANTS
- TO PROVIDE A FORUM FOR THE FINAL RESOLUTION OF LEGAL DISPUTES
- TO PROVIDE A FAIR PROCESS FOR ALL LITIGANTS REGARDLESS OF POWER OR POSITION
- TO PROVIDE A PERMANENT RECORD OF THE LEGAL STATUS OF PARTIES TO THE COURT PROCESS

تعـــريف

ادارة سير الدعوى

- نسق موارد المحكمة والاجراءات التى تتم بها
- ضمان سير اجراءات التقاضى بانتظام منـــذ قيـــد الدعوى وحتى الانتهاء من جميع اجراءات المحكمه
- بعض النظر عن الأسلوب التى ينتهى بـــه العمـــل داخل المحكمه

A DEFINITION OF CASEFLOW MANAGEMENT

- COORDINATING COURT PROCESS AND RESOURCES
- SO THAT CASES PROGRESS IN TIMELY FASHION FROM FILING TO THE CONCLUSION OF ALL COURT WORK
- REGARDLESS OF THE MANNER IN WHICH COURT WORK IS CONCLUDED

أهداف ادارة سير الدعوى

- معاملة جميع المتقاضين داخل المحكمه نفس المعامله
- الفصل السريع فى الدعاوى بما يتوافق مع ظروف كل دعوى على حده
- زياده جوده التعامل مع اجراءات التقاضى
- ثقه الجمهور فى المحكمه كمؤسسه

THE GOALS OF CASEFLOW MANAGEMENT

- EQUAL TREATMENT OF ALL LITIGANTS BY THE COURT
- TIMELY DISPOSITIONS CONSISTENT WITH THE CIRCUMSTANCES OF INDIVIDUAL CASES
- ENHANCEMENT OF THE QUALITY OF THE LITIGATION PROCESS
- PUBLIC CONFIDENCE IN THE COURT AS AN INSTITUTION

عملية ادارة سير الدعوى

- وضع اجراءات منظمة للدعوى
- اداره الوقت بين كل اجراء والآخر:
  - طويل بالقدر الكافي حتى يسمح بإعداد الدعوى
  - قصير بحيث يحث على الاعداد
- وضع نظام يمكن التنبؤ به بحيث:
  - يضع توقعات وتنبؤات معقولة
  - يساعد على ضمان اتخاذ الاجراءات اللازمة

THE PROCESS OF MANAGING CASEFLOW

- CREATING MEANINGFUL CASE EVENTS

- MANAGING TIME BETWEEN EVENTS
  - LONG ENOUGH TO ALLOW PREPARATION
  - SHORT ENOUGH TO ENCOURAGE PREPARATION

- CREATING PREDICTABLE SYSTEM THAT
  - SETS REASONABLE EXPECTATIONS
  - HELPS ASSURE THAT REQUIRED ACTIONS ARE TAKEN

اعادة الهندسة وادارة سير الدعوى

- معايير وقتية
- برنامج تحسين ادارة سير الدعوى
  - الدعاوى الواقعة ضمن حجم القضايا المتاخره
  - القضايا المرفوعة حديثاً
- النماذج المستخدمه فى اجراءات الدعوى
- اعاده هندسه "خط سير الجمهور" و"تداول المستندات"
- تحديد مسئوليات الكتبة بالمحكمه
- توفير معلومات عن اداره سير الدعوى
- البرامج التدريبية

REENGINEERING AND CASEFLOW MANAGEMENT

- TIME STANDARDS
- CASEFLOW MANAGEMENT IMPROVEMENT PROGRAM
  - CASES IN PRIOR PENDING INVENTORY
  - NEWLY-FILED CASES
- CASE PROCESSING FORMS
- REENGINEERING "PEOPLE FLOW" AND "PAPER FLOW"
- CLERICAL STAFF SUPPORT RESPONSIBILITIES
- CASEFLOW MANAGEMENT INFORMATION
- EDUCATION AND TRAINING PROGRAMS

COURT AUTOMATION

ميكنـــــة المحاكـــــم

Case Management Automation

ميكنـــة ادارة الدعـــوى

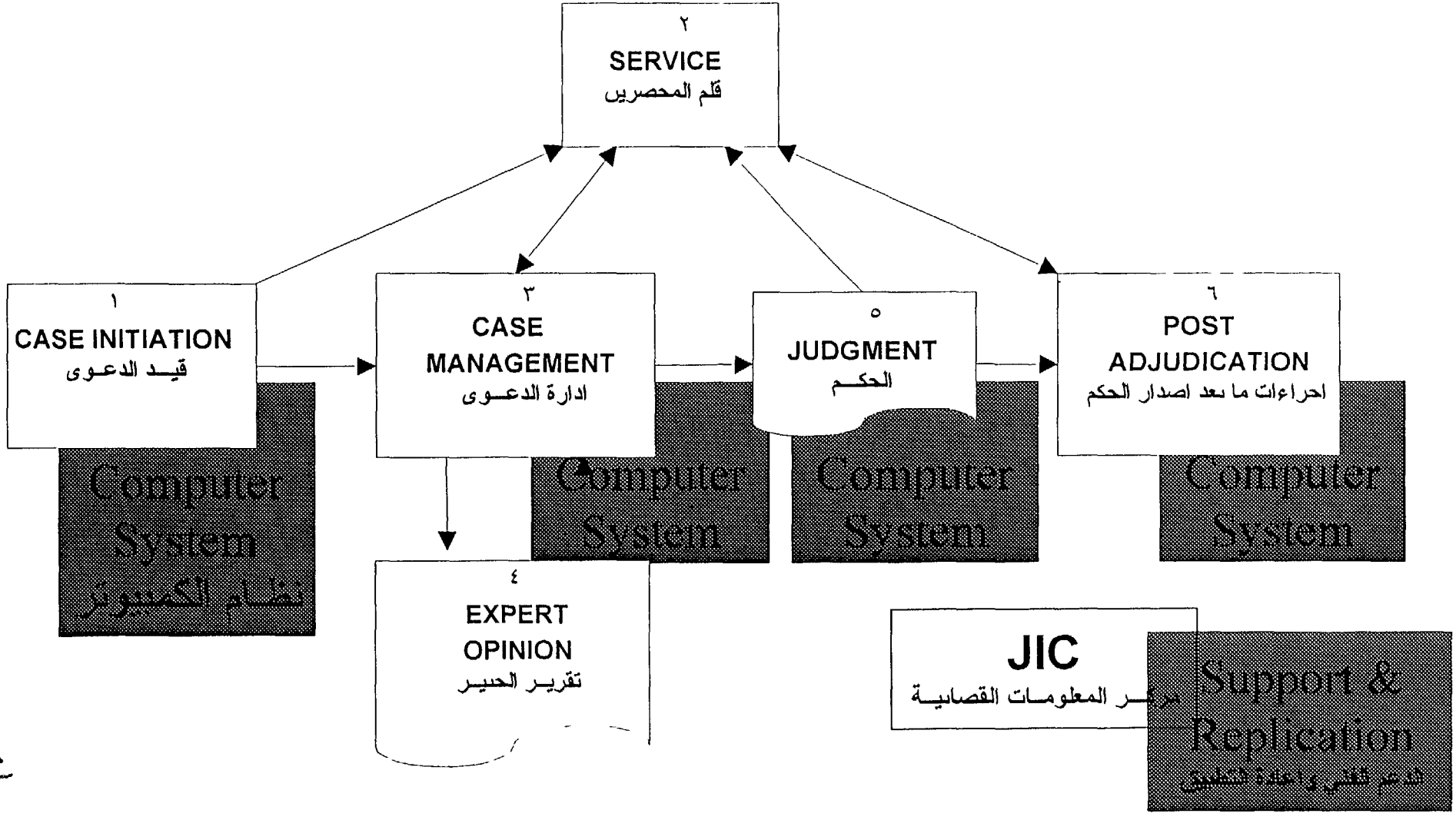

Technology Use in Courts
استخدام التكنولوجيا فى المحاكم

- Computerization means replacing **human** effort by **computer** effort
  - الميكنه تعنى أن تقوم الكمبيوتر بأداء المجهود الذى يقوم به الانسان
- Technology can be used to help: يمكن استخدام التكنولوجيا للمساعده فى الآتى

- Manage Cases
  - ادارة الدعوى
- Decide Cases
  - الفصل فى الدعوى

Technology Used to **Manage Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **لادارة الدعوى** الآتى:

- **Teller Services** — **شباك خدمة الجمهور**
- **Indexing** — **الجداول**
- **Assignment** — **توزيع الدعاوى**
- **Scheduling** — **تحديد موعد الجلسات**
- **Docketing** — **مستندات الدعاوى**
- **Caseload Management** — **ادارة حجم الدعاوى**
- **Inquiry** — **الاستعلام**
- **Document Generation** — **اصدار الوثائق**
- **Reporting** — **التقارير**
- Service — المحضرين
- Experts — الخبراء

Technology Used to **Manage Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **لادارة الدعوى** الآتى:

- **Teller Services**
  - Assess fees
  - Calculate amount due and change
  - Record source and distribution of revenues
  - Print receipt
  - Cash reconcilliation reporting

- **شباك خدمة الجمهور**
  - تقدير الرسوم
  - حساب المبلغ المطلوب والمتبقى من المال
  - تسجيل المصدر وتوزيع الدخل
  - طباعه الايصال
  - تقارير حسابات النقديه

- **Indexing**
  - Collect Case and Party data
  - Retreive cases by case # or other case identifing data

- **الجداول**
  - جمع بيانات الدعوى والمتقاضى
  - استرجاع الدعوى باستخدام رقم الدعوى أو أيه بيانات أخرى للدعوى

Technology Used to **Manage Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **لادارة الدعوى** الآتى:

- **Assignment**
  - Panel assignment that eliminates judge shopping
  - Produces balanced workloads
  - Cannot be manipulated by parties

- **توزيع الدعاوى**
  - تحديد الدائره بحيث لا يسمح للقضاه اختيار القضايا
  - توزيع حجم العمل بالتساوى
  - لا يسمح بتلاعب المتقاضين

- **Scheduling**
  - Calendaring - Computer displays/prints existing calendar, user assigns dates

- **تحديد الجلسات**
  - الجداول - تظهر الكمبيوتر الجدول الحالى أو تطبعه وتحدد المستخدم التواريخ

Technology Used to **Manage Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **لادارة الدعوى** الآتى:

- **Docketing**
  - Is the case history
  - Maintains a case record of
    - papers filed
    - court events (hearings, service, experts)
    - decisions & judgments
    - post adjudication events & decisions

- **مستندات الدعوى**
  - تاريخ وقائع الدعوى
  - سجل الدعوى ويتضمن الآتى
    - اوراق الدعوى
    - وقائع الدعوى (الجلسات، المحضرين، الخبراء)
    - القرارات والأحكام
    - اجراءات وقرارات ما بعد صدور الحكم

- **Caseload Management**
  - Tools for the Chief Justice & administrators
  - **Caseload** - data on cases filed, pending, and terminated by case type, judge, judgment
  - **Caseflow** - examines the pace at which cases move through the system
  - **Workload** - raw count of activity (hearings, expert requests, service, orders, etc)

- **ادارة حجم الدعاوى**
  - توفير الادوات لرئيس المحكمة والاداريين

  - **حجم الدعاوى** - بيانات عن الدعاوى المرفوعة والمعلقة، والمسطوبة حسب نوع الدعوى، والقاضى والحكم
  - **سير الدعوى** - يحصر سرعة سير الاجراءات من خلال النظام
  - **حجم العمل** - حصر مبدئى للانشطة (الجلسات، طلبات تقارير الخبراء، المحضرين، الاوامر، إلخ)

Technology Used to **Manage Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **لادارة الدعوى** الآتى:

- **Inquiry**
  - Ability to provide enough case data to answer most basic questions without requiring the file to be retrieved

- **الاستعلام**
  - القدره على توفير بيانات كافيه عن الدعاوى للرد على التساؤلات الأساسيه دون الحاجه للاستعانه بالملف

- **Document Generation**
  - Receipts and other documents that can be created from case data exclusively

- **اصدار الوثائق**
  - الايصالات وغيرها من الوثائق التى يمكن اصدارها ببيانات الدعوى

- **Reporting**
  - Reports and statistics that communicate case information and related work of the court to others
  - Standard reports
  - Ad hoc reporting capability

- **التقارير**
  - التقارير والاحصاءات التى تربط معلومات الدعوى وغيرها من نشاطات تغيرها
  - التقارير الدوريه
  - تقديم التقارير المتنوعه

Technology Used to **Manage Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **لادارة الدعوى** الآتى:

- Service
  - Monitor service document status
  - Assignment
  - Event tracking
  - Service workload, workflow reports
  - Keyed to case #

- المحضرين
  - متابعه وضع الأوراق المعلنه
  - توزيع العمل
  - متابعه وقائع الدعوى
  - حجم العمل بالمحضرين او تقارير عن سير العمل
  - التصنيف برقم الدعوى

- Experts
  - Monitor expert opinion status
  - Assignment
  - Event tracking
  - Expert workload, workflow reports
  - Keyed to case #

- الخبراء
  - متابعه وضع تقارير الخبراء
  - توزيع العمل
  - متابعه وقائع الدعوى
  - حجم العمل باداره الخبراء او تقارير عن سير العمل
  - التصنيف برقم الدعوى

Technology Used to **Adjudicate Cases** Can Include

يمكن أن تتضمن التكنولوجيا المستخدمة **للفصل فى الدعوى** الآتى:

- **Legal Research of IDSC Data Base**
- **Legal Research of COC Data Base**
- **Online Benchbook**

- **البحث القانونى فى قاعدة بيانات مجلس الوزراء**
- **البحث القانونى فى قاعدة بيانات محكمة النقض**
- **توفير مرجع سريع على الكمبيوتر**

How the Computer System Works

كيف يعمل نظام الكمبيوتر

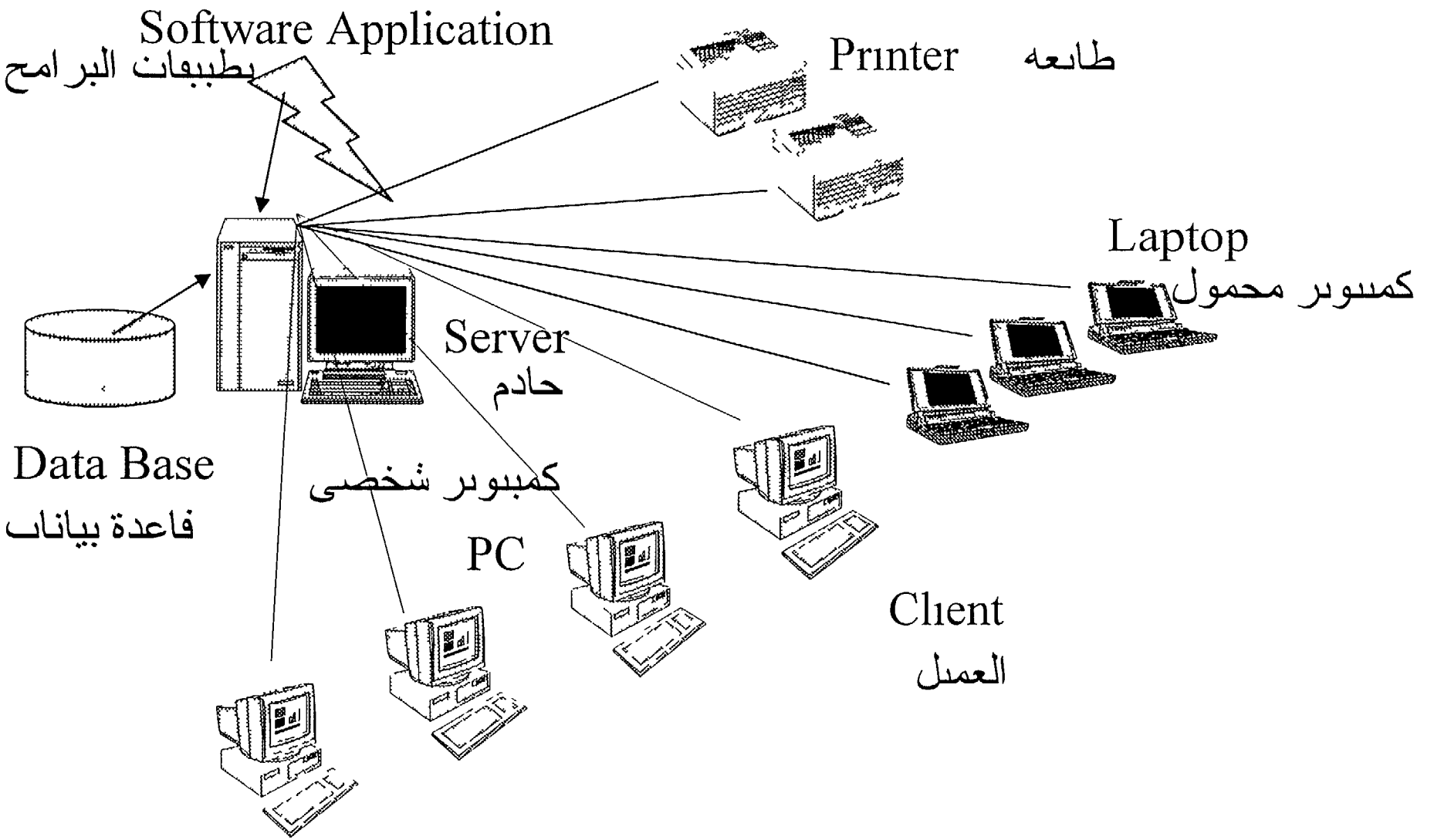

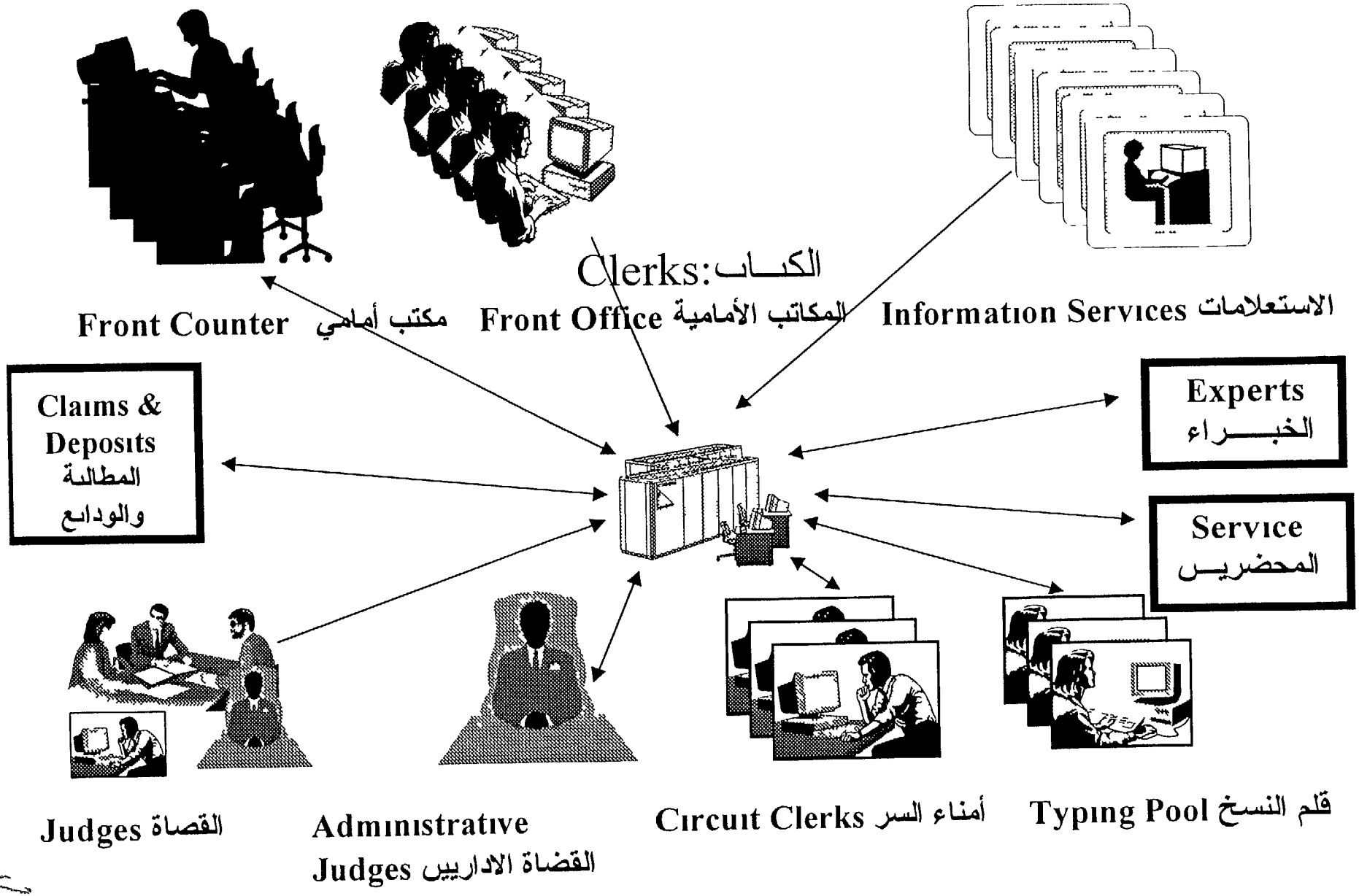
Clerks: الكتـــاب
Front Counter مكتب أمامي
Front Office المكاتب الأمامية
Information Services الاستعلامات
Claims & Deposits المطالبة والودائع
Experts الخبـــراء
Service المحضريـــن
Judges القضاة
Administrative Judges القضاة الاداريين
Circuit Clerks أمناء السر
Typing Pool قلم النسخ

ندوة التعريف بالمشروع
لمستوى الادارة الاشرافية الوسطى
بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية

استبيـــان المشاركيـــن لتقييـــم النـــــدوة

ندوة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٨/٨/١١

المرجو التفضل بوضع دائرة حول الرقم الذي يمثل درجة تقييمك لكل بند مما يلي

	صعيف	الى حد ما	متوسط	جيد	ممتاز
١ اهمية موضوعات اليوم بالنسبة لك	١	٢	٣	٤	٥
٢ اهمية تلك الموضوعات بالنسبة لعملك	١	٢	٣	٤	٥
٣ درجة كفاية زمن عرض الموضوعات	١	٢	٣	٤	٥
٤ اسلوب عرض الموضوعات ودرجة وضوحها	١	٢	٣	٤	٥
٥ مادة الندوة المطبوعة	١	٢	٣	٤	٥
٦ التنظيم الاداري للندوة بوجه عام	١	٢	٣	٤	٥

٧ ضع فيما يلي السؤال الذي لم تتمكن من طرحه خلال اليوم وترغب اجابته

---

٨ المقترحـــــات